الفصل الرابع
من أهم عقائد الشيعة الرافضة " الإمامة "

يعتقد الشيعة الرافضة الاثنا عشرية أن الإمامة ركن عظم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يقبل منه عمل إلا بتحقيقها، وأول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة الرافضة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي ﷺ ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، وكفرهم [1]، لأنه كان يهودي الأصل، يري أن يوشع بن نون وصي موسي، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب [2].

وهذا ما تعارف عليه شيوخ الشيعة الرافضة، فابن بابويه القمى يسجل عقائد الشيعة في القرن الرابع ويقول بأنهم يعتقدون بأن لكل نبي وصياً أوصي إليه بأمر الله تعالى [3]، ويذكر أن عدد الأوصياء مئة ألف وصي، وأربعة وعشرون ألف وصي [4]، كما ذكر المجلسى في أخباره: أن علياً هو آخر الأوصياء [5]، وجاء في بعض عناوين الأبواب في الكافي باب أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد [6]، وباب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً [7]، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقي إليها الشك.

ولهذا قال شيخهم مقداد الحلي - ت 821هـ: بأن مستحق الإمامة عندهم لابد أن يكون شخصاً معهوداً من الله تعالى ورسوله لا أي شخص اتفق [8]، ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطاء أحد مراجع الشيعة الاثني عشرية في هذا العصر: أن الإمامة منصب

---

(1) رجال الكشي ص101، المقالات والفرق للقمي، ص20.
(2) رجال الكشى ص101، أصول الشيعة (792/2).
(3) عقائد الصدوق، ص106.
(4) عقائد الصدوق، ص106.
(5) بحار الأنوار (342/39).
(6) أصول الكافي (227/1).
(7) المصدر السابق (286/1).
(8) النافع يوم الحشر، ص47.

إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار ما يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه.. فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده [1].

فأنت تري أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحى إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه... أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط، ولذلك قال المجلسي: إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال [2]، ثم قال: ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة [3]، هذا قولهم في مفهوم الإمامة، ويكفي في نقده أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ اليهودي [4].

أولاً: منزلة الإمامة عندهم وحكم من جحدها:

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم [5]، ولكنها عند الشيعة الرافضة لها شأن آخر، ففي الكافي روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام، روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذا - يعنى الولاية [6].

فأنت تري أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وكما يدل عليه حديثهم الآخر، وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة وزاد: قلت " الراوي ": وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل [7].

---

(1) أصول الشيعة وأصولها ص58.
(2) بحار الأنوار (82/26).
(3) المصدر نفسه (82/26).
(4) أصول الشيعة الإمامية (794/2).
(5) غاية المرام للآمدي، ص363، الاقتصاد للغزالي، ص134.
(6) أصول الكافي (18/2) رقم (3).
(7) أصول الكافي (18/2).

ويقول المجلسي: ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام والإذعان لهم من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية لأنها مفتاحهن [1].

ويقول المظفر – وهو من علمائهم المعاصرين: نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا، بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة [2]، بل وصلت الأخبار إلى أكثر من هذا حينما قالت: عرج النبي ﷺ بالولاية لعلي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض [3].

هذه الروايات الشيعية الرافضية، ومثيلاتها في كتب الشيعة الروافض كانت كفيلة بأن تجعل الإمامة هي الحكم على إيمان الرجل أو كفره، وأن تجعل المسلم معرضاً للاتهام بالكفر لمجرد اختلافه مع الشيعة الإمامية في عقيدة الإمامة التي يعتقدونها، ولذا رأينا بعض كبار علماء الشيعة الإمامية السابقين واللاحقين يصرحون بهذه الحقيقة المرة.

يقول ابن بابويه القمى في رسالته الاعتقادات: واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد ﷺ [4].

ويقول يوسف البحرانى في موسوعته الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله، وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين [5].

ويقول المجلسي: اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام وفضل عليهم غيرهم، يدل أنهم مخلدون فى النار

---

(1) مرآة العقول (102/7).
(2) عقائد الإمامية ص102.
(3) بحار الأنوار (69/23).
(4) الاعتقادات، ص103، ثم أبصرت الحقيقة، محمد الخضر، ص127.
(5) الحدائق الناضرة (153/18).

.[1]

وقال ابن المطهر الحلـــى: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبى حى بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص[2].

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفراً من اليهود والنصارى، وقد بنى على ذلك أن الزمن لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذى أنكره طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً، ولكن شيخ الشيعة الرافضة يرى أن إنكاره أعظم من الكفر [3].

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب فى تكفير أمة الإسلام فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى لـه من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود فى النار [4].

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائرى أن يعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة فيقول: لم نجتمع معهم على إله ولا نبى ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذى كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبى، بل نقول: إن الرب الذى خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبى نبيناً [5].

إن الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهى أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم، لهذا جاء حكم الشيعة الاثنى عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثنى عشر مكملاً لهذا الغلو، حيث حكموا عليه بالكفر والخلود فى النار، وخصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثنى عشرية، فتناول تكفيرهم:

1 – الصحابة رضوان الله عليهم:

كتب الشيعة الرافضة مليئة باللعن والتكفير لمن رضى الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا نستثنى

---

(1) بحار الأنوار (23 / 390).
(2) الألفين، ص3، أصول الشيعة الإمامية (2 / 867).
(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 867).
(4) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسى فى البحار (8 / 366).
(5) الأنوار النعمانية (2 / 279).

منهم إلا النزر اليسير الذى لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التى لا تحجب بالتقية[1]، كما أن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الشيعة الإمامية، قال القاضى عبد الجبار: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثنى عشر النص الجلى، الذى يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبى ﷺ [2].

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادى: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم [3] أن الصحابة ارتدت بعد النبى ﷺ سوى على وابنيه مقدار ثلاثة عشر منهم [4].

ويقول ابن تيمية – رحمه الله :

إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكفروا إلا نفراً قليلاً... إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا، وتقول كتب الاثنى عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبى بكر قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين إلى إمامة على، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون عن ذلك، ولقد تداولت الشيعة أنباء هذه الأسطورة فى المعتمد من كتبها، فسجلوا ذلك فى أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس [5]، ثم تتابعت كتبهم فى تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها الكافى أوثق كتبهم الأربعة، ورجال الكشى [6]، عمدتهم فى كتب الرجال وغيرها من مصادرهم [7]، وسيأتى الحديث عن موقف الشيعة الرافضة من الصحابة مفصلاً بإذن الله تعالى.

2 – تكفيرهم أهل البيت:

إن الروايات التى تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالى الفريد، ولا تستثنى منهم جميعاً إلا سبعة فى أكثر تقديراته، ولا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحداً من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء على فقط، وهى رواية

---

(1) أصول الشريعة الإمامية (2 / 868).
(2) شرح الأصول الخمسة، ص 761.
(3) نلحظ أن عبد القاهر لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها.
(4) الفرق بين الفرق، ص 321.
(5) كتاب سليم بن قيس، ص 74، 75.
(6) رجال الكشى ص 6، 7، 8، 9، 11.
(7) أصول الشيعة الإمامية (2 / 780).

الفضيل بن يسار عن أبى جعفر، قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: عليا، والمقداد، وسلمان، وأبا ذر، فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شىء فهؤلاء الثلاثة [1]. فالحكم بالردة فى هذه النصوص شامل للصحابة، وأهل البيت النبوى من زوجات رسول الله ﷺ وقرابته، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله ﷺ، فهل هذا إلا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعى هذه الروايات أعداء للصحابة وللقرابة [2].

وقد خصت الشيعة الرافضة بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله ﷺ، كعم النبي العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه:{وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ٧٢} [الإسراء: 72]، وكابنه عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن الذى خصصوه باللعن وبأنه سخيف العقل [3]، كما جاء فى الكافى، وفى رجال الكشى: اللهم العن ابنى فلان وأعم أبصارهما، كما عميت قلوبهما، واجعل عمى أبصارهما دليلاً على عمى قلوبهما [4]. وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوى فقال: هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس [5].

وبنات النبى ﷺ يشملهن سخط الشيعة الاثنى عشرية وحنقهم، فلا يذكرن فيمن استثنى من التكفير، بل ونفى بعضهم أن يكن بنات النبى ﷺ ما عدا فاطمة رضى الله عنهن[6]، فهل يحب رسول الله ﷺ من يقول فيه وفى بناته هذا القول [7] ؟ وقد نص صاحب الكافى فى رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثنى عشر فهو كافر، وإن كان علويا فاطميا [8]، وهذا يشمل فى الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدهم بما فيه الآل والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة الاثنى عشر التى لم توجد إلا بعد سنة 260 هـ.

كما باؤوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول الله ﷺ، إذ لم يستثنوا واحدة منهن

---

(1) تفسير العياشى (1 / 199)، البرهان (1 / 319)، تفسير الصافى (1 / 389)، أصول الشيعة الإمامية (2 / 891).
(2) أصول الشيعة الإمامية (2 / 891).
(3) أصول الكافى (1 / 247).
(4) رجال الكشى، ص 52.
(5) أصول الشيعة الإمامية (2 / 892).
(6) كشف الغطاء لجعفر النجفى، ص5، أصول الشيعة (2 / 892).
(7) أصول الشيعة الإمامية (2 / 892).
(8) أصول الكافى (1 / 372، 374).

في نصوصهم، ولكنهم يخصون منهم عائشة [1]وحفصة رضي الله عنهما أجمعين، بالذم واللعن والتكفير [2]، وقد عقد شيخهم المجلسي باباً بعنوان " باب أحوال عائشة وحفصة " ذكر فيه 17 رواية [3]، وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخري [4]، وقد آذوا فيها رسول الله ﷺ في أهل بيته أبلغ الإيذاء، حتى اتهموا في أخبارهم من برأها الله من فوق سبع سماوات، عائشة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء في أصل أصول التفاسير عندهم، تفسير القمى [5] قذف شنيع متضمن تكذيب القرآن العظيم.

قال ابن كثير – رحمه الله – في تفسير سورة النور:

أجمع أهل العلم - رحمهم الله - قاطبة على أن من سبها ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن [6]، وقال القرطبى: فكل من سبها مما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر [7].

3 – تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

في دين الشيعة الرافضة الإمامية أن كل حكومة غير حكومة الإمامية الرافضية باطلة، وصاحبها ظالم طاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكلينى هذا المعنى في عدة أبواب مثل: باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، وذكر فيه اثني عشر حديثاً عن أئمتهم [8]، وباب فيمن دان لله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله، وفيه خمسة أحاديث [9]، وكل خلفاء المسلمين ما عدا علياً والحسن طواغيت - حسب اعتقادهم - وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، ويقيمون دين الله، ذلك أنهم

---

(1) أصول الكافي (300/1)، رجال الكشي ص57 - 60.
(2) أصول الشيعة الإمامية (893/2).
(3) بحار الأنوار (227/22، 247).
(4) بحار الأنوار (245/22).
(5) تفسير القمى (377/2).
(6) تفسير ابن كثير (289/3، 290)، الصارم المسلول ص51.
(7) تفسير القرطبى (206/12).
(8) الكافي (372/1 - 374).
(9) المصدر السابق (374/1 - 376).

يقولون: كل راية ترفع قبل راية القائم [1]صاحبها طاغوت [2].

قال شارح الكافي: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق [3]، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة [4]، حسب مقاييسهم [5].

4 – الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسب، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالباً ما كان أكثر التزاماً بالإسلام واتباعا للسنة، فقد صرحوا بكفر أهالي مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: أهل الشام شر من أهل الروم " يعنى شر من النصاري "، وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة [6]، وقالوا: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً [7].

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا - ولا سيما في القرون المفضلة - يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار، وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم المالكي منتسبين إليه إلى أوائل المئة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنه قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم [8].

وقالوا أيضاً عن مصر وأهلها: أبناء مصر لعنوا على لسان داوود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير [9]، وما غضب الله على بني إسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها [10]، وقالوا: بئس البلاد مصر، أما إنها سجن من سخط الله عليه من بني إسرائيل [11]، وقالوا: انتحوا مصر ولا تطلبوا

---

(1) هو: المهدي المنتظر (في زعمهم).
(2) الكافي بشرحه للمازندرانى (371/12)، بحار الأنوار (125 / 113)، أصول الشيعة الإمامية (896/2).
(3) أصول الشيعة الإمامية (896/2).
(4) مرآة العقول (378/4).
(5) أصول الشيعة الإمامية (896/2).
(6) أصول الكافي (409/2).
(7) المصدر السابق (410/2).
(8) الفتاوى (299/20، 300).
(9) بحار الأنوار (208/60)، تفسير القمي ص596.
(10) تفسير العياشي (304/1)، البرهان (456/1).
(11) تفسير العياشى (305/1)، البرهان (457/1).

المكث فيها لأنه يورث الدياثة [1]. وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكناها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ، وإلى محمد الباقر، وإلى على الباقر، وهذا رأي الروافض في مصر في تلك العصور الإسلامية الزاهرة. وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة، لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم [2]. ولا يبعد أن هذه النصوص هي تعبير عن حقد الرافضة وغيظهم على مصر وأهلها، بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين العبيديين على يد صلاح الدين، الذي طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم، وأين هذه الكلمات المظلمة في مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في صحيحه " باب وصية النبي بأهل مصر " [3]، وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها [4]، ولم يستثن من ديار المسلمين إلا من يقول بمذهبهم، وهي قليلة في تلك الأزمان، حتى جاء عنهم: إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار، فلم يقبلها إلا أهل الكوفة [5].

5 – قضاة المسلمين:

تعد أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في الكافي عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به [6]، قال تعالى:{يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ} [النساء: 60]، وهذه الرواية تحكم على القضاء والقضاة في عصر جعفر الصادق، كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم في قضاة المسلمين في القرون

(1) بحار الأنوار (211/60)، أصول الشيعة (900/2).
(2) بحار الأنوار (208/5).
(3) مسلم (2970/2).
(4) بحار الأنوار (206/60)، أصول الشيعة (901/2).
(5) بحار الأنوار (206/60)، أصول الشيعة (901/2).
(6) أصول الشيعة الإمامية (902/2)، أصول الكافي (67/1).

المفضلة، فما بالك فيمن بعدهم [1]؟.

6 – أئمة المسلمين وعلماؤهم:

حذروا من التلقي عن الشيوخ المسلمين وعلمائهم وعدّوهم كملل أهل الشرك، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نأتي هؤلاء المخالفين [2]، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشركة [3].

وجاء في الكافي عن سدير عن أبي جعفر قال: يا سدير فأريك الصادين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدي من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخباث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ [4].

وقد بين ابن تيمية - رحمه الله - موقفهم من سلف الأمة وأئمتها والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين؛ فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضي عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفرون أعلام الملة، مثل سعيد بن المسيب، وأبي مسلم الخولانى، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعى، ومثل مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وفضيل بن عياض، وأبي سليمان الدارانى، ومعروف الكرخى، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التسترى، وغير هؤلاء، ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى، لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي إلى أن قال: وأكثر محققيهم - عندهم - يرون أبا بكر وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبي ﷺ مثل عائشة، وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (901/2).
(2) هذا اللقب يطلق علي أهل السنة، وقد يتناول كل مخالف.
(3) بحار الأنوار (216/2)، أصول الشيعة الإمامية (905/2).
(4) أصول الكافي (392/1، 393)، أصول الشيعة (905/2).

آمنوا بالله طرفة عين قط، لأن الإيمان الذي يتعقبه الكفر عندهم يكون باطلاً من أصله، ومنهم من يري أن فرج النبي ﷺ الذي جامع به عائشة وحفصة لابد أن تمسه النار ليطهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم، لأن وطء الكوافر حرام عندهم [1].

هذا التكفير العام الشامل الذي لم ينج منه أحد، هل يحتاج إلى نقد؟ إن بطلانه أوضح من أن يبين، وكذبه أجلي من أن يكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف ومن الطبعى أن من يحقد على صحابة رسول الله ويسبهم ويكفرهم يحقد على الأمة جميعاً ويكفرها، كما قال بعض السلف: لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا كان ما في قلبه على المسلمين أغل [2].

فإذا لم يرض عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار، وهم في الذروة في الفضل والإحسان، فهل يرضي بعد ذلك عن أحد بعدهم؟ ومبنى هذا الموقف هو دعوى الروافض أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا النص، وسيأتي بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمور المتواترة المعلومة - بإذن الله - وما بنى على الباطل فهو باطل.

ولقد كان حكمهم بردة جيل الصحابة من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الشيعة الرافضة من أساسه [3]، ولذلك قال أحمد الكسروى الإيراني والشيعي الأصل: وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي ﷺ آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟ فأي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجلاً أو رجلين من ذوى الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب [4].

إن القرآن الكريم بين فيه رب العزة أصول العقائد وحقائقها وهو التبيان لكل شيء، قال تعالى:{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ} [النحل: 89]، ويقول واصفاً كتابه بأنه لم يفرط في قضية يقوم عليها الدين بقوله:{مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ} [الأنعام:

(1) مجموع الفتاوى (261/28، 262).
(2) الإبانة لابن بطة، ص41.
(3) أصول الشيعة الإمامية (916/2).
(4) التشيع والشيعة، ص66، أصول الشيعة (916/2).

38]، فإن كان الأمر كذلك فإن المرء ليتساءل عن سند هذه العقيدة، فكتاب الإسلام العظيم " القرآن الكريم " يذكر فيه مرات الصلاة والصيام، والزكاة والحج، ولا ذكر فيه لشأن الأئمة الاثنى عشرية أو الإمامة من بعد الرسول رغم كون الإمامة - كما تقول النظرية الشيعية الرافضية - أعظم أركان الدين!!، أو ليس من العجيب أن يذكر القرآن تفاصيل طريقة الوضوء، ويصنف أنواع المحرمات من الطعام والشراب، ويتحدث عن الجهاد تارة وعن السلم تارة أخري، ويناقش القضايا الأخلاقية ثم يتجاهل إمامة الاثنى عشر التي يصفها آل كاشف الغطاء بأنها " منصب إلهي كالنبوة ". إن هذه النصوص القرآنية قد شهدت بكل وضوح بأن القرآن الكريم لم يفرط في قضية يحتاج إليها البشر، فكيف يفرط في قضية الإمامة النصية التي تذكرها الشيعة الإمامية، ثم يتركها لعلمائهم لكي يصيغوها ويحددوا معالمها، مع كون النص على الأئمة من الله لا منهم [1].

ثانياً: العصمة عند الشيعة الرافضة:

إن عصمة الإمام عند الشيعة الرافضة الإمامية شرط من شروط الإمامة، وهي من المبادئ الأولية في كيانها العقدي ولها أهمية كبري عندهم، ونتيجة لما أضفاه الشيعة على الأئمة من صفات وقدرات ومواهب علمية غير محدودة، ذهبوا إلى أن الإمام ليس مسؤولاً أمام أحد من الناس ولا مجال للخطأ في أفعاله مهما أتي من أفعال، بل يجب تصديقه والإيمان بأن كل ما يفعله من خير لا شر فيه لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته، ومن هنا قرر الشيعة للإمام ضمن ما قرورا العصمة، فذهبوا إلى أن الأئمة معصومون في كل حياتهم لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة ولا تصدر عنهم أية معصية، ولا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان [2]، وقد نقل الإجماع على ذلك شيخهم المفيد، فقال: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم كبيرة ولا صغيرة، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء من الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب [3].

---

(1) ثم أبصرت الحقيقة، محمد سالم، ص130.
(2) دراسات عن الفرق، د. أحمد جلي، ص203، مسألة التقريب (322/1).
(3) أوائل المقالات للمفيد، ص35.

وقال ابن المطهر الحلي: ذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً وخالف فيه جميع الفرق [1].

وقد نص على ذلك المجلسى بقولـــه: اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه [2].

وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس – كذباً وزوراً – أنه قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«أنا وعلى والحسن والحسين وتسعة من ولـــد الحســـين معصومون»** [3]، وقال أيضاً في تقرير ذلك: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفي عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر [4].

ولم تكن هذه العقيدة مقصورة على سلف الرافضة، بل شاركهم المعاصرون في ذلك، وفي ذلك يقول محمد رضا المظفر: ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان [5]، وقد نص على ذلك الزنجانى في عقائد الإمامية [6]، كما نص عليه أيضاً على البحراني في منار الهدى [7]، والسيد مرتضي العسكري في معالم المدرستين [8]، إلا أن هناك آثاراً في المذهب الشيعي الإمامى تخالف ما ذهبوا إليه، ولذلك احتار المجلسي وهو يري النصوص تخالف إجماع أصحابه، فقال: المسألة في غاية الإشكال، لدلالة كثير من الأخبار والآيات عن صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم

---

(1) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص90.
(2) بحار الأنوار (205/9).
(3) إكمال الدين للصدوق، ص474.
(4) نقل ذلك عن الزنجانى في عقائد الإمامية الاثني عشرية (157/2).
(5) عقائد الإمامية، ص104.
(6) العقيدة في أهل البيت، ص371.
(7) منار الهدى، ص102.
(8) معالم المدرستين، ص159.

الجواز [1]. وهذا اعتراف من المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجتمعون على ضلالة، وعلى غير دليل حتى من كتبهم [2].

ويبدو أن فكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو أن الشيعة قد اختلفت عقائدهم في تحديدها - في أول الأمر - فمثلاً في عصر أبي جعفر بن بابويه القمي ت 381هـ - وشيخه محمد بن الحسن القمي، كان رأي جمهور الشيعة أن أول درجة في الغلو هي نفي السهو عن النبي ﷺ [3]، فكانوا يعدون من ينفي السهو عن النبي ﷺ من الشيعة الغلاة. ولكن بعد ذلك تبدلت الحال وأصبح نفي السهو والنسيان عن الأئمة هو خروج بهم إلى منزلة من لا تأخذه سنة ولا نوم، وقد كانت العصمة بهذه الصورة الغالية من نفي السهو والنسيان عن الأئمة معتقد فئة شيعية مجهولة في الكوفة، ففي البحار للمجلسي: أنه قيل للرضا - إمام الشيعة الثامن: إن في الكوفة قوماً يزعمون أن النبي ﷺ لم يقع عليه السهو في صلاته فقال: كذبوا لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله لا إله إلا هو [4].

فهذا يدل على أن عقيدة نفي السهو كانت معتقد قوم غير معينين لشذوذهم في هذا الاعتقاد، وأنهم كانوا ينفون السهو عن النبي ﷺ الذي هو أفضل الأئمة ولم يقولوا بذلك للأئمة، ثم تطور هذا الاعتقاد ليشمل أئمة الشيعة الاثنى عشر وليعم طائفة الشيعة الإمامية كلها، فهذا شيخ الشيعة المعاصر وآيتها العظمي عبد الله الممقاني يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي [5]، وهو لا ينكر أن شيوخهم السابقين كانوا يعدون ذلك غلواً، لكنه يقول: إن ما يعد غلواً في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب الشيعي [6]، وإذا كانت دعوى عصمة الأئمة تعنى مضاهاتهم للرسول فإن نفي السهو عنهم تأليه لهم كما أشار إلى ذلك إمام الشيعة الثامن على رضا،

---

(1) البحار (351/25).
(2) مسألة التقريب (330/1).
(3) شرح عقائد الصدوق للمفيد، ص160، 161.
(4) البحار (350/25).
(5) تنقيح المقال (240/3).
(6) المصدر نفسه (240/3)، مسألة التقريب (97/2).

ولذا قرر ابن بابويه القمى وغيره أن هذا الاعتقاد هو الفيصل بين الغلاة وغيرهم [1]، وإذا كان شيخهم المعاصر الممقانى يري أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي ومنكر الضروري كافر عندهم كما يؤكده شيخهم المعاصر محسن الأمين [2]، فمعني هذا أن متأخريهم يكفرون متقدميهم، ومتقدميهم يكفرون متأخريهم، وإذا كان الممقاني يري أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي، وبعضهم ينقل الإجماع على ذلك [3]، فإننا نجد في بعض الكتابات الموجهة لديار السنة [4]. القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة [5]، وهكذا يكفر بعضهم بعضاً، ويناقض بعضهم بعضاً، وكل يزعم أن ما يقوله هو مذهب الشيعة [6]، وقد كان معتقد العصمة من أسباب نشوء عقيدة البداء والتقية - كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى - وذلك أن واقع الأئمة لا يتفق بحال ودعوى عصمتهم، فإذا حصل اختلاف وتناقض في أقوالهم قالوا: هذا بداء أو تقية كما اعترف بهذا بعض الشيعة [7].

إن من أخطر الآثار العلمية لدعوى العصمة اعتبارهم أن ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر هو كقول الله ورسوله، ولذلك فإن مصادرهم في الحديث تنتهي معظم أسانيدها إلى أحد الأئمة ولا تصل إلى رسول الله ﷺ، والشيعة زعمت لأئمتها عصمة لم تتحقق لأنبياء الله ورسله، كما يدل على ذلك صريح القرآن والسنة والإجماع [8].

1- استدلالهم على عصمة أئمتهم من القرآن الكريم:

رغم أن كتاب الله سبحانه وتعالى ليس فيه ذكر للاثنى عشر أصلاً - كما مر - فضلاً عن عصمتهم، إلا أن الاثنى عشرية تتعلق بالقرآن لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله سبحانه:

{۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن

(1) مسألة التقريب (98/2).
(2) كشف الارتياب المقدمة الثانية ومهذب الأحكام (388/1، 393).
(3) صراط الحق (121/3)، مسألة التقريب (98/2).
(4) مسألة التقريب (98/2).
(5) الشيعة في الميزان، محمد جواد ص272، 273.
(6) مسألة التقريب (98/2).
(7) مسألة التقريب (329/1).
(8) مسألة التقريب (324/1).

ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾} [البقرة: 124].

وبهذه الآية صدر المجلسي بابه الذي عقده في بحاره بشأن العصمة بعنوان: باب.. لزوم عصمة الإمام [1]. وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن ولا يستدلون بسواها مثل محسن الأمين [2]، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، والذي يقول بأن هذه الآية صريحة في لزوم العصمة [3]، ويتولى صاحب مجمع البيان سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم فيقول: استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبائح؛ لأن الله - سبحانه - نص ألا ينال عهده الذي هو الإمامة ظالم [4]، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه وإما لغيره، فإن قيل إنما نفي أن ينال ظالم في حالة ظلمه، فإذا تاب فلا يسمي ظالماً فيصح أن يناله، والجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالماً، فإذا نفي أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم، وإن تاب فيما بعد [5].

نقد استدلالهم:

(أ) اختلف السلف في معنى العهد على أقوال:

قال ابن عاس والسدى: إنه النبوة، قال:{لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ} أي نبوتي، وقال مجاهد: الإمامة، أي لا أجعل إماماً ظالماً يقتدي به، وقال قتادة وإبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين، فأما في الدنيا فقد ناله الظالم، فأمن به وأكل وعاش.. قال الزجاج: وهذا قول حسن، أي لا ينال أماني الظالمين، أي: لا أؤمنهم من عذابي، والمراد بالظالم: المشرك... وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد الله الذي إلى عباده: دينه، يقول: لا ينال دينه الظالمين، ألا تري أنه قال:{وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾} [الصافات: 113]، يقول: ليس

(1) بحار الأنوار (191/25).
(2) أعيان الشيعة (324/1).
(3) أصل الشيعة، ص59.
(4) اختلف السلف في معنى العهد كما سيأتي، ولكن الروافض يأخذون بما يوافق هواهم ويقطعون به بلا دليل.
(5) مجمع البيان للطبرسي (201/1)، التبيان للطوسي (449/1).

كل ذريتك يا إبراهيم على الحق.

وروى ابن عباس - أيضاً: -{لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ}، قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانقضه [1]، فالآية كما تري، اختلف السلف في تأويلها، فهي ليست في مسألة الإمامة أصلاً في قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والاقتداء، لا الإمامة بمفهوم الرافضة [2].

(ب) لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على عصمة بحال:

إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطئ ولا ينسي ولا يسهو... إلخ، كما هو مفهوم العصمة عند الشيعة، إذ يكون قياس مذهبهم من سها فهو ظالم ومن أخطأ فهو ظالم... وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين إثبات العصمة، ونفي الظلم فرق كبير؛ لأن نفي الظلم إثبات للعدل لا للعصمة الشيعية [3].

(جـ) لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلماً ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه:

ولا تجدي التوبة في رفعه، فإن أعظم الظلم الشرك، قال تعالى:{ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ} [الأنعام: 82]، ثم فسر الظلم بقوله:{إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾} [لقمان: 13]، ومع هذا قال جل شأنه في الكفار:{قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ} [الأنفال: 38]، لكن قياس قول هؤلاء أن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم، ومؤدي هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك لأن الظلم هو الشرك [4]، فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية، لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلا في حال عدم توبته، ومن المعلوم في بداهة العقول فضلاً عن الشرع والعرف واللغة " أن من كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم... " وإلا جاز أن يقال: صبي لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغنى لفقير، وجائع لشبعان، وحى لميت، وبالعكس، وأيضاً لو اطرد

---

(1) المحرر الوجيز، لابن عطية (250/1)، أصول الشيعة (953/2).
(2) أصول الشيعة الإمامية (953/2).
(3) المصدر نفسه (953/2).
(4) هم يعنون بالظلم الشرك؛ لأن مرادهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر؛ لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما في زعمهم، ولذلك قال الكليني: هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم، أصول الكافي (199/1).

ذلك يلزم من حلف لا يسلم على كافر فسلم على إنسان مؤمن في الحال إلا أنه كان كافراً قبل سنين متطاولة أن يحنث، ولا قائل به [1].

ومن المعروف أنه قد يكون التائب من الظلم خيراً ممن لم يقع فيه، ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبه أبناء المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل [2]. كما أن استدلالهم هذا يؤدي إلى أن جميع المسلمين، وكذلك الشيعة وأهل البيت - إلا من تعتقد الشيعة عصمتهم - جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسي بأن الظلم اسم ذم، فلا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن لقوله تعالى:{أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾} [هود: 18].

(د) ما قرره أحد علماء الشيعة الزيدية في نقض استدلال الاثنى عشرية بهذه الآية:

حيث قال: احتج الرافضة بالآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، ورام الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لا يصح لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل علي الإمامة فمن تاب من الظلم فلا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه - تعالى - من نيل العهد إلا حال كونه ظالماً [3].

2 – آية التطهير وحديث الكساء:

آية التطهير هي قول الله عز وجل:

{إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾} [الأحزاب: 33]، وهي كما هو معلوم جزء من قوله تعالى:{يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾} [الأحزاب: 32، 33].

---

(1) روح المعاني للآلوسي (377/1).
(2) منهاج السنة (302/1، 303).
(3) الثمرات اليانعة، يوسف بن أحمد الزيدي، مخطوطة نقلاً عن أصول الشيعة الإمامية (955/2).

وقد تعمد علماء الشيعة الاثني عشرية اقتطاع آية التطهير من السياق القرآني الذي جاءت فيه والذي خاطب الله به نساء النبي ﷺ إغفالاً لنساء النبي ﷺ من الخطاب، ثم ضموا إلى ذلك حديث الكساء الذي رواه مسلم في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة [1]، قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط [2]مرحل [3]من شعر أسود فجاء الحسن بن علي، فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال:{إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾}، وحديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ :{إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾} قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «**أنت على مكانك، وأنت على خير**» [4]، لتثبيت المعنى الذي يريدونه من الاستدلال بهذه الآية الكريمة [5]، ويري علماء الشيعة الاثني عشرية أن في آية التطهير دلالة على عصمة أصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين، من الخطايا والذنوب؛ صغيرها وكبيرها، بل ومن الخطأ والسهو البشري [6].

نقد لاستدلالهم من وجوه:

(أ) حديث أم سلمة المذكور آنفاً قد ورد بعدة صيغ:

فروي عن أم سلمة أنها قالت رضي الله عنها: كان النبي ﷺ عندي وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطي عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**»، وفي رواية أخري أنه ﷺ أجلسهم على كساء، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله، فضمه فوق رؤوسهم، وأومأ بيده اليمني إلى ربه، فقال: «**هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».. وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها في دخول الخمسة الآية، ولكن هذا لا يحتم عدم دخول غيرهم [7].

---

(1) عائشة التي يدعون أنها تبغض علي هي التي تروى هذا الفضل لعلي وفاطمة.
(2) مرط: يعنى كساء.
(3) مرحل: وهو الموشي المنقوش عليه صور رحال الإبل.
(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب رقم (3788).
(5) ثم أبصرت الحقيقة، ص176.
(6) ثم أبصرت الحقيقة، ص176.
(7) المصدر نفسه، ص177.

وقد وردت روايات عن أم سلمة رضي الله عنها فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء، لا يخلو أكثرها من الضعف لكن صح منها من جملتها هذه الرواية: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ{إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾} في بيت أم سلمة رضي الله عنها فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: **«اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»**، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: **«أنت على مكانك وأنت على خير»** [1]، وهناك رواية هامة جداً رويت بإسناد حسن تشير إلى أن أم سلمة رضي الله عنها قد دخلت في الكساء بعد خروج أهل الكساء منه [2].

ولعل التعليل في ذلك أنه لا يصح أن تدخل أم سلمة مع علي بن أبي طالب تحت كساء واحد، فلذلك أدخلها رسول الله ﷺ بعد خروج أهل الكساء منه، فعن شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ حين جاء نعي الحسين بن علي، لعنت أهل العراق، فقالت: قتلوه قتلهم الله، غروه وذلوه لعنهم الله، فإني رأيت رسول ﷺ جاءته فاطمة غدية ببرمة قد صنعت له فيها عصيدة تحملها في طبق لها، حتى وضعتها بين يديه، فقال لها: **«أين ابن عمك؟»**، قالت: هو في البيت، قال: **«اذهبي فادعيه وائتني بابنيه»**، قال: فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما بيد، وعلي يمشي في إثرهما، حتى دخلوا على رسول الله ﷺ فأجلسهما في حجره وجلس عليّ على يمينه وجلست فاطمة على يساره، قالت أم سلمة: فاجتبذ كساء خيبرياً كان بساطاً لنا على المنامة في المدينة فلفه رسول الله ﷺ جميعاً فأخذ بشماله طرفي الكساء وألوى بيده اليمني إلى ربه عز وجل، قال: **«اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»**، قلت: يا رسول الله، ألست من أهلك؟ قال: **«بلي فادخلي في الكساء»**، فدخلت في الكساء بعدما قضي دعاءه لابن عمه علي وابنيه وابنته فاطمة [3]. فشهد رسول الله ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها أنها من أهل بيته وأدخلها في الكساء بعد دعائه لهم [4].

---

(1) فضائل الصحابة (727/2) رقم (1994)، إسناده فيه ضعف وله طرق تقويه.
(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص177.
(3) فضائل الصحابة (852/2) رقم (1170)، إسناده حسن.
(4) ثم أبصرت الحقيقة، ص178.

(ب) ومما يدل على أن الآية ليست دالة على العصمة والإمامة:

أن الخطاب في الآيات كله لأزواج النبي ﷺ حيث بدأ بهن وختم بهن:

قال تعالى:{يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴿٢٩﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ ۞ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾} [الأحزاب: 28 - 34].

فالخطاب كله لأزواج النبي ﷺ ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد، لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التى تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير بضمير المذكر، لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، حيث تناول أهل البيت كلهم، وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهما أخص من غيرهم بذلك، لذلك خصهم النبي ﷺ بالدعاء لهم، كما أن زوج الرجل من أهل بيته، وهذا شائع في اللغة كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك؟ أي امرأتك ونساؤك، فيقول: هم بخير، وقد قال تعالى:{قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ} [هود: 73]، والمخاطب بهذه الآية بالإجماع هي سارة زوجة إبراهيم عليه السلام، وهذا دليل على أن زوجة الرجل من أهل البيت [1].

وقولـه تعالى:{۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارٗا قَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ ﴿٢٩﴾} [القصص: 29]، والمخاطب هنا أيضاً زوجة موسي عليه السلام.

وقولـه تعالى:{وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا

(1) الإمامة والنص، فيصل نور ص386.

﴿٥٤﴾ وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيًّا ﴿٥٥﴾} [مريم: 54، 55]، فمن أهله الذين كان يأمرهم بالصلاة؟ وهذا كقولـه تعالى مخاطباً النبي ﷺ:{وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَا} [طه: 132]، ولا شك في دخول زوجاته أو خديجة رضي الله عنها على أقل تقدير في الأهل، باعتبار أن السورة مكية [1].

وقال تعالى:{وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٥﴾} [يوسف: 25]، فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها:{مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا}، أي زوجتك، وهذا بين [2].

(جـــ) إذهاب الرجس لا يعنى في اللغة العربية ولا في لغة القرآن معنى العصمة:

يقول الراغب الأصفهانى في مفردات ألفاظ القرآن مادة رجس: الرجس: الشيء القذر، قال رجل رجسي، ورجال أرجاس، قال تعالى:{رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ} [المائدة: 90]... والرجس من جهة الشرع: الخمر والميسر.

وجعل الكافرين رجساً من حيث إن الشرك بالعقل أقبح الأشياء، قال تعالى: {وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ} [التوبة: 125]، وقولـه تعالى:{وَيَجۡعَلُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿١٠٠﴾} [يونس: 100]، قيل الرجس: النتن، وقيل: العذاب، وذلك كقولـه:{إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ} [التوبة: 28]، وقال:{قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا} [الأنعام: 145]، وبالجملة لفظ{ٱلرِّجۡسَ} أصله القذر يطلق ويراد به الشرك كما في قولـه تعالى:{فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾} [الحج: 30]، ويطلق ويراد به الخبائث المحرمة كالمطعومات والمشروبات، ونحو قولـه:{قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا} [الأنعام: 145]، وقولـه:{إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ} [المائدة: 90]، ولم يثبت أن استخدام القرآن لفظ{ٱلرِّجۡسَ} بمعني مطلق الذنب بحيث يكون في إذهاب الرجس عن

(1) المصدر نفسه، ص391.
(2) المصدر نفسه، ص393.

أحد إثبات لعصمته [1].

(د) التطهير من الرجس لا يعني إثبات العصمة لأحد:

فكما أن كلمة{ٱلرِّجۡسَ} لا يراد بها ذنوب الإنسان وأخطاؤه في الاجتهاد، وإنما يراد بها القذر والنتن والنجاسات المعنوية والحسية، فإن كلمة التطهير لا تعني العصمة، فإن الله عز وجل يريد تطهير كل المؤمنين وليس أهل البيت فقط، وإن كان أهل البيت هم أولي الناس وأحقهم بالتطهير، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم عن صحابة رسوله ﷺ :{مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ} [المائدة: 6].

وقال عز من قائل:{خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا} [التوبة: 103]، وقال:{إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢} [البقرة: 222]، فكما أخبر الله عز وجل بأنه يريد تطهير أهل البيت أخبر كذلك بأنه يريد تطهير المؤمنين، فإن كان في إرادة التطهير وقوع للعصمة لحصل هذا للصحابة ولعموم المؤمنين الذين نصت الآيات على إرادة الله عز وجل وتطهيرهم، وقد قال تعالى عن رواد مسجد قباء من الصحابة:{فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨} [التوبة: 108]، ولم يكن هؤلاء معصومين من الذنوب بالاتفاق.

وقال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً:{وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ} [الأنفال: 11]، ولم يكن في هذا إثبات لعصمتهم مع أنه لا فرق يذكر في الألفاظ بين قول الله تعالى عن أهل البيت:{لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا} وبين قوله في أهل بدر:{وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ} فالرجز والرجس متقاربان، ويطهركم في الآيتين واحد، لكن الهوى هو الذي جعل من الآية الأولى دليلاً على العصمة دون الأخرى. والعجيب في علماء الشيعة أنهم يتمسكون بالآية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء، ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء، ثم يتناسون في الوقت نفسه آيات أخرى نزلت في إرادة الله عز وجل لتطهير الصحابة، بل هم بالمقابل يقدحون فيهم، ويقولون بانقلابهم على أعقابهم، مع أن الله عز وجل نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص181.

[1].{وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾} [النور: 40].

(هـ) الإرادة في الآية إرادة شرعية، وهي غير الإرادة القدرية:

يعنى: يحب الله أن يذهب عنكم الرجس، وقد تحدث علماء أهل السنة عن الإرادتين الشرعية الدينية، والإرادة القدرية الكونية، فقالوا:

إرادة شرعية دينية: وهي تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى:{يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ} [البقرة: 185]، وقوله تعالى:{وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾} [النساء: 27، 28].

إرادة قدرية كونية خلقية: وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وذلك مثل الإرادة في قوله تعالى:{وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾} [البقرة: 253]، وقوله{وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ} [هود: 34].

فالمعاصى إرادة كونية قدرية فهو سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة، فيفرقون بين إرادته التى تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيئته الكونية القدرية التى لا يلزم منها المحبة والرضا [2]، ولا شك أن الله عز وجل أذهب الرجس عن فاطمة والحسن والحسين وعلى زوجات النبى ﷺ، ولكن الإرادة فى هذه الآية إرادة شرعية، ولذلك جاء فى الحديث أن النبى ﷺ لما جللهم بالكساء قال: **«اللهم هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس»** [3].

(و) دعاء النبى ﷺ يحسم القضية:

آية التطهير لو كان فيها ما يدل على وقوع التطهير لأهل الكساء، لما قام رسول الله ﷺ بتغطيتهم بالكساء والدعاء لهم بقوله: **«اللهم إن هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس»** [4]، بل فى هذا دلالة واضحة على أن الآية نزلت فى نساء النبى ﷺ، وأن

---

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص182.
(2) وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد يا عبد الله، ص 387.
(3) سنن الترمذى، كتاب مناقب أهل البيت رقم (3787).
(4) سنن الترمذى، كتاب مناقب أهل البيت (3787)، صححه الألبانى.

رسول الله ﷺ أراد أن ينال أصحاب الكساء هذا الإخبار الربانى عن التطهير، فجمعهم وجللهم بالكساء ودعا لهم فتقبل الله دعاءه لهم [1]، فطهرهم كما طهر الله نساء النبى بنص الآية.

(ز) من الردود الدالة على عدم دلالة الآية على الإمامة والعصمة:

منها: أن ما اختص به أمير المؤمنين علىّ والحسن والحسين رضى الله عنهم من الآية بزعم القوم ثبت للسيدة فاطمة رضى الله عنها، وخصائص الإمامة لا تثبت للنساء، فلو كان هذا دليلاً لكان من يتصف بما فى الآية يستحق العصمة والإمامة، وفاطمة رضى الله عنها كذلك وبذات الاعتبار، فدل على أن الآية لا يراد بها الإمامة ولا العصمة، ومنها خروج تسعة من الأئمة لعدم شمول الآية لهم، حيث اختصت الآية بثلاثة منهم [2].

3 – أدلتهم من مروياتهم:

إن الاثنى عشرية تقيم معتقدها فى العصمة وغيرها بما يرويه صاحب الكافى، وإبراهيم القمى، والمجلسى وأضرابهم من روايات منكرة فى متنها، فضلاً عن إسنادها، تثبت لهؤلاء الاثنى عشرية العصمة المزعومة، وقد ساق المجلسى فى بابه الذى عقده فى شأن العصمة ثلاثاً وعشرين رواية من روايات شيوخه كالقمى، والعياشى والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بآية البقرة، التى تبين أن استدلالهم بها باطل، أما الكلينى فى الكافى فقد عقد مجموعة من الأبواب فى معنى العصمة المزعومة، ساق فيها أخباراً بسنده عن الاثنى عشر يدعون فيها أنهم معصمون بل وشركاء فى النبوة، بل ويتصفون بصفات الإلهية، وتجد ذلك فى الكافى فى باب اعتقادهم فى أصول الدين أمثلة من ذلك، وفى باب: أن الأئمة هم أركان الأرض، وأثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثنى عشر كرسول الله فى وجوب الطاعة، وفى الفضل، وفى التكاليف، فعلى جرى له من الطاعة بعد رسول الله ﷺ ما لرسول الله ﷺ [3]، ثم لم تلبث أن ترفعه عن مقام رسول الله ﷺ إلى مقام رب العالمين، حيث تقول بأن علياً قال: أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلى: علمت علم المنايا والبلايا، فلم يفتنى ما سبقنى، ولم يعزب عنى ما

(1) ثم أبصرت الحقيقة، 182.
(2) الإمامة والنص، ص 387.
(3) أصول الكافى (1 / 198).

غاب عنى [1]، والذى يعلم المنايا والبلايا هو الله سبحانه{وَمَا تَدۡرِى نَفۡسُۢ بِأَىِّ أَرۡضٍ تَمُوتُ} [لقمان: 34]، والذى لا يعزب عنه شىء، ولا يفوته شىء هو الخالق - جل وعلا - قال تعالى:{لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلۡأَرۡضِ} [سبأ: 3]، ومن تتبع أبواب الكافى فى هذا المعنى، يلاحظ أنها لا تخرج عن دعاوى المتنبئين والملحدين على مدار التاريخ سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة أهل البيت الأطهار [2].

4 – أدلتهم العقلية على مسألة العصمة:

قالوا: إن الأمة لابد لها من رئيس معصوم يسدد خطاها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده فيلزم التسلسل فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمامة لا بالأمة... وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه... إلخ [3].

والحقيقة غير هذا تماماً، فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ولا تجتمع الأمة على ضلالة، وعصمة الأمة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة، قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن لأحد منهم أن يبدل شيئاً من الدين إلا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله، ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله عز وجل:

{وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾} [النساء: 115]، فعصمة الأمة وحفظها من الضلال - كما جاءت بذلك النصوص الشرعية - تخالف تماماً من يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين - إذا لم يكن فيهم معصوم - الخطأ [4].

وكل ما سطروه وملأوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول ﷺ، ولذلك فإن الأمة ترد عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من

---

(1) المصدر السابق (1 / 197).
(2) أصول الشيعة الإمامية (2 / 958).
(3) كشف المراد، لابن المطهر، ص390 - 391، نهج المسترشدين، ص63، الشيعة في عقائدهم، ص368، 369.
(4) المنتقي، ص410، أصول الشيعة الإمامية (2/958، 959).

الكتاب والسنة ولا ترد إلى الإمام{فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ} [النساء: 59]، قال العلماء: إلى كتاب الله وإلى نبيه ﷺ، فإن قبض فإلى سنته [1]، وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجتمع على ضلالة؛ لأنها لن تخلو من متمسك بهما، إلى أن تقوم الساعة، ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسل، قال تعالى:{۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ} [النساء: 163]، إلى قوله:{رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ} [النساء: 165]، ولم يقل - سبحانه: " والأئمة " وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسول كالأئمة [2].

كما أن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلا زعمهم بأن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين، لما في ذلك من المصلحة واللطف، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللطف الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان كما كان النبي ﷺ بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعي له العصمة إلا علىّ رضي الله عنه، ومن المعلوم أن المصلحة واللطف اللذين كان المؤمنون فيهما زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللطف اللذين كانا في خلافة علي زمن القتل والفتنة والافتراق [3].

أما من دون علي فإنما يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر، وابنا جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم، وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة، وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية من القوة والسلطان، وإلزام الناس بالحق ومنعهم باليد عن الباطل، وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة، بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من

(1) التمهيد لابن عبد البر (264/4).
(2) الفتاوى (66/19).
(3) منهاج السنة (104/2).

عوام المسلمين... ولذلك لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة [1].

5 – نقد عام لمبدأ عصمة الأئمة:

دعوى العصمة للأئمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء، ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم، قال تعالى:{قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦} [البقرة: 136]، فأمرنا أن نقول: آمنا بما أوتي النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون، فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقولـه فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها[2]، وهذا مخالف لدين الإسلام؛ للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

أما القرآن فقال سبحانه:{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ} [النساء: 59]، فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ [3].

وقال تعالى:{وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩} [النساء: 69]، وقال:{وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ٢٣} [الجن: 23]، فدل القرآن - في غير موضع - على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصي الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم. وقد اتفق أهل العلم على أن كل شخص - سوى الرسول ﷺ - فإنه يؤخذ من قولـه ويترك إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، فإنه المعصوم الذي لا

---

(1) المصدر نفسه (248/3).
(2) منهاج السنة (174/3).
(3) المصدر نفسه (2/ 105).

ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى [1].

والسنة المطهرة دلت على ذلك، ولكنهم لا يرجعون إلا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقد مذهبهم مما ثبت عندهم من أقوال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد جاء في نهج البلاغة الذي تعتمده الشيعة، ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة، حيث قال أمير المؤمنين - كما يروى صاحب النهج: لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى [2].

فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطئ بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناءه عن مشورة الرعية بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، إنما كل فرد على حده معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من غلاة الشيعة [3].

وجاء في نهج البلاغة – أيضاً: لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى [4].

فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة في الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد، بل رأي أنه لابد من نصب أمير تناط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل إنه لا يلي أمر الناس إلا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهي راية جاهلية - كما تقول كتب الشيعة - ولم يحصر الإمارة في الاثنى عشر المعصومين عند الشيعة، ويكفر من تولاها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الشيعة، بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجراً، وجعل إمارته شرعية بدليل أنه أجاز الجهاد في ظل إمارة الفاجر، فأين هذا مما تقره الشيعة بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر [5].. لأن الإمامة الشرعية محصورة في

---

(1) المصدر نفسه (175/3).
(2) نهج البلاغة، ص335.
(3) أصول الشيعة الإمامية (964/2).
(4) نهج البلاغة، ص82.
(5) فصل الغيبة والمهدية، ص824.

الاثني عشر؟!

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون الله منها، فأمير المؤمنين علي رضي الله عنه في دعائه في نهج البلاغة: اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به منى، فإن عدت فعد علي بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت [1]من نفسي ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان [2]. فأنت ترى الإقرار بالذنب وبالعودة إليه بعد التوبة، والاعتراف بسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، ومخالفة القلب للسان، كل ذلك ينفي ما تدعيه الشيعة من العصمة، إذ لو كان علي والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثاً، وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى الله سبحانه من الذنوب والمعاصي، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب [3]. ولقد احتار شيوخ الشيعة في توجيه مثل هذه الأدعية والتي تتنافي ومقرراتهم في العصمة [4].

وهناك أمر آخر يبطل دعوى العصمة ومن كتب الشيعة نفسها؛ ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل، وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف بل يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، والاختلاف ناقض للعصمة التي هي شرط للإمامة عندهم، وهو ناقض بالتالي لأصل الإمامة نفسها، ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف في أعمال الأئمة كانت سبباً مباشراً لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع حيث رابهم أمر هذا التناقض، ومن أمثلة ذلك ما ذكره القمي والنوبختى من أنه بعد قتل الحسين حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين رضي الله عنهما، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقاً واجباً صواباً من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم، فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قتل وقتل أصحابه جميعاً باطل غير واجب، لأن الحسين كان أعذر في القعود من محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية،

---

(1) وأيت: وعدت.
(2) نهج البلاغة، ص104.
(3) أصول الشيعة الإمامية (965/2).
(4) المصدر نفسه (966/2).

وإن كان ما فعله الحسين حقاً واجباً صواباً من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام [1].

وأما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة عن التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطائفة الطوسى، وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة حتى لا يوجد خبر إلا بإزائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها، وعد ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعي، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة الإمامية للمذهب، وكتابا التهذيب والاستبصار - وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الشيعة - يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر رواياتهما الكثيرة، وقد حاول الطوسي درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية فما أفلح إذ زاد الطين بلة، علما بأن الطوسي هو الذي كان يوجه الروايات فيقول: هذا الحديث تقية، وهذه الرواية ليست بتقية، وعليها العمل. والمتفق عليه أن الطوسي نفسه ليس بمعصوم، وبالضرورة سوف يخطئ في توجيه بعض هذه الروايات فيجعل ما ليس بتقية تقية والشيعة يتبعونه في توجيهه هذا، وبالتالي يتضح أن الشيعة يتبعون في تدينهم أمثال الطوسي، ولا يتبعون المعصوم في دينهم، وقد أوجد الشيعة الرافضة عقيدة التقية والبداء - وسيأتي بيانهما بإذن الله - لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم... فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع وقال: إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقية.

وهناك أمر آخر يبطل دعوى العصمة:

وهو أن المعصوم الذي يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين عندهم وأساسه وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متنابذين متلاعنين، يكفر بعضهم بعضاً لاختلافهم في عدد الأئمة، وفي تحديد أعيانهم، وفي الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضي إلى إمام آخر... هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة في الكثير من أمور الدين - أصوله وفروعه - فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف، وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها، وقد يقال بأن اعتقادهم في عصمة الأئمة أمر لا

(1) المقالات والفرق للقمى، ص25، فرق الشيعة للنوبختى، ص25، 26.

يؤثر اليوم، لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلى منذ عام 260هـ... ولم يبق إلا الانتظار للغائب الموعود إلا أن هذه العقيدة لها آثارها اليوم في واقع الشيعة، وتتمثل في جوانب منها:

1- عملهم بما يؤثر عن الأئمة الاثنى عشر، كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.

2- غلوهم في قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو في عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الإلهية تحول إلى غلو في قبورهم ومشاهدهم، فيطاف بها وتدعي من دون الله.

3- أن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة، فهم يرون الراد عليه كالراد على الله وهو كحد الشرك بالله، وهذه من الخطورة بمكان.

4- حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به [1]الذي ليس له علاقة بأمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده الأطهار رضي الله عنهم.

ثالثاً: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية:

يعتقد الشيعة الرافضة أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، وأنها مثلها لطف من الله عز وجل، ولا يجب أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه، بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات في ذلك، منها ما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر رحمه الله أنه قال: أترون أن هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلا عهد من رسول الله؛ رجل فرجل مسمى حتى تنتهى إلى صاحبها [2].

ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الرسول ﷺ قد نص على الأئمة من بعده وعينهم بأسمائهم وهم اثنا عشر إماماً لا ينقصون ولا يزيدون وهم:

1- علي بن أبي طالب رضي الله عنه المرتضي (ت 40هـ).

2- الحسن بن علي رضي الله عنه الزكى (ت 50هـ).

3- الحسين بن علي رضي الله عنه سيد الشهداء (ت 61هـ).

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (969/2، 973).
(2) الإمامة والنص، فيصل نور، ص8.

4- علي بن الحسين زين العابدين (ت 95هـ).
5- محمد بن علي الباقر (ت 114هـ).
6- جعفر بن محمد الصادق (ت 148هـ).
7- موسي بن جعفر الكاظم (ت 183هـ).
8- علي بن موسي الرضا (ت 203هـ).
9- محمد بن علي الجواد (ت 220هـ).
10- علي بن محمد الهادي (ت 254هـ).
11- محمد بن الحسن المهدي (ت 256هـ).
12- الحسن بن علي العسكري (ت 260هـ).

كان ابن سبأ ينتهي بأمر الوصية عند علي رضي الله عنه، ولكن جاء فيما بعد من عممها في مجموعة من أولاده، وكانت الخلايا الشيعية تعمل بصمت وسرية، ومع ذلك فقد تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفياً قاطعاً، كما فعل جدهم أمير المؤمنين علي، ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت " عقيدة التقية " حتى يسهل نشر أفكارهم وهم في مأمن من تأثر الاتباع بمواقف أهل البيت الصادقة، والمعلنة للناس [1].

إن من أخطر الأمور التي ابتدعها الشيعة: الوصية، وهي أن رسول الله ﷺ أوصي بالخلافة بعد وفاته مباشرة إلى علي رضي الله عنه، وأن من سبقه مغتصبون لحقه كما جاء في كتابهم " الكافي "، من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان علي هو وصيه بزعمهم [2].

ولكن بالاستقراء التاريخي لتاريخ الخلفاء الراشدين، لا نجد للوصية ذكراً في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر رضي الله عنهما، وإنما نجد بداية ظهورها في السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه، عند بزوغ قرن الفتنة، وقد استنكر الصحابة هذا القول؛ عندما وصل إلى أسماعهم، وبينوا كذبه، ومن أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما، ثم نري هذا القول يتبلور في فكرة

(1) أصول الشيعة الإمامية (800/2).
(2) أصول الكافي (16/2، 17).

موجهة، وعقيدة تدعو إلى الإيمان بها والدعوة إليها، وذلك في خلافة علي رضي الله عنه، وهذه الوصية التي تدعيها الرافضة قد أثبت علماؤهم أنها من وضع عبد الله بن سبأ كما ذكر ذلك النوبختى والكشي - وقد مر ذلك معنا - ويكفي في الرد على زعمهم ما ورد بالنقل الصحيح عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم ومنهم علي رضي الله عنه نفسه، والأدلة كثيرة منها:

1- ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أوصى إلى علي، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبي ﷺ وإني لمسندته إلى صدري، فدعا بالطست، فانخنث، فمات، فما شعرت فكيف أوصي إلى علي [1]. وتصريح عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لم يوص لعلي من أعظم الأدلة على عدم الوصية، فإن النبي ﷺ توفي في حجرها، ولو كانت هناك وصية لكانت هي أدري الناس بها[2].

2- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ ؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأري رسول الله ﷺ سوف يتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بنى عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله، فلنسأله فيمن هذا الأمر، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمنا فأوصي بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها، لا يعطيناها الناس من بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ [3]. وفي قوله رضي الله عنه شهادة للصحابة رضي الله عنهم على مدى التزامهم بتنفيذ أمر رسول الله ﷺ؛ فلو كانت هناك وصية لما تخلف أحد عنها، ولما عبرت الأنصار عن رأيها - في السقيفة - بحرية وشجاعة وصدق: منا أمير ومنكم أمير [4]، ولبايعوا من عهد إليه الوصية، أو على الأقل سيذكر

(1) البخاري رقم (1471)، كتاب الوصايا.
(2) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (190/1).
(3) البخاري، كتاب المغازي رقم (4447).
(4) البخاري، كتاب الحدود رقم (6830).

بعضهم، ولو كان هناك نص قبل ذلك لقال علي للعباس: كيف نسأله عن هذا الأمر فيمن يكون وهو قد أوصي لي بالخلافة، وقد توفي رسول الله ﷺ في نفس اليوم، فلما لم يوجد شيء من ذلك تبين أن ما يدعي من النص دعوى لا أساس لها من الصحة، وكل ما أوردوه في ذلك من التنصيص على علىّ مردود، لمخالفته هذا النص الصريح من علي رضي الله عنه؛ لأن كل أدلتهم السمعية إما أنها لا تدل على المدعي، وإما نصوص تدل على ذلك ولكنها موضوعة [1].

3- سئل علي رضي الله عنه: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوباً فيها: **«لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من غير منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً»** [2].

قال ابن كثير – رحمه الله: وهذا الحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما عن علي رضي الله عنه يرد على فرقة الرافضة من زعمهم أن رسول الله أوصي إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة، فإنهم كانوا أطوع لله ورسوله في حياته، وبعد وفاته من أن يفتئتوا عليه فيقدموا غير من قدمه، ويؤخروا من قدمه بنصه، حاشا وكلا!!، ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول ﷺ، ومضادتهم لحكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام [3].

قال النووي رحمه الله: فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية بالوصية لعلي وغير ذلك من اختراعاتهم [4].

4- وعن عمرو بن سفيان قال: لما ظهر علي يوم الجمل قال: أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا من هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله [5].

---

(1) الإمامة والرد علي الرافضة، تحقيق علي ناصر فقيهي، ص238.
(2) مسلم (1567/3) رقم (1978).
(3) البداية والنهاية (221/5).
(4) شرح صحيح مسلم (151/13).
(5) الاعتقاد، ص184، وقال البيهقي في دلائل النبوة: سنده حسن.

5- روى أبو بكر البيهقي بإسناده إلى شقيق بن سلمة، قال: قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدى على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم [1]. فهذا دليل واضح على أن دعوى النص عليه رضي الله عنه إنما هو من اختلاق الرافضة، الذين ملئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول الله ﷺ بمن فيهم علي وأهل بيته، وإنما يدعون حبهم تستراً ليتسنى لهم الكيد للإسلام وأهله [2].

بهذه النصوص القطعية يتضح بجلاء أنه لا أصل للوصية المزعومة، وأن ما اعتمد عليه الرافضة هو من وضع عبد الله بن سبأ، الذي هو أول من أحدث الوصية، ثم وضعت بعد ذلك أسانيد وركبت متون نسبوها زوراً وبهتاناً إلى النبي ﷺ، وهدفهم من ذلك الطعن في الصحابة رضي الله عنهم بمخالفتهم أمر الرسول ﷺ وإجماعهم على ذلك، ومن ثم الطعن ورد ما نقلوه إلى أجيال المسلمين من قرآن وحديث [3].

قال ابن تيمية – رحمه الله – في رده علي الحلي:

وأما النص على عليّ فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة، وأجمع أهل الحديث على بطلانه، حتى قال أبو محمد بن حزم: ما وجدنا قط رواية عند أحد في هذا النص المدعي إلا رواية إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق [4].

وقال في موضع آخر: فعلم أن ما تدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات [5].

وقد جاء من الغلاة فيما بعد من أحيا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ثم عمموها على آخرين من سلالة على والحسين في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم، لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا

---

(1) الاعتقاد، ص184، إسناده جيد.
(2) عقيدة أهل السنة في الصحابة (620/2).
(3) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص65.
(4) المنهاج (362/8)، الفصل (161/4).
(5) المنهاج (50/7).

الستار، وأول من بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين في آل البيت، شيطان الطاق الذي تلقبه الشيعة مؤمن الطاق [1]، وأنه حينما علم بذلك زيد بن علي بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمنيها، أفتري أنه كان يشفق على من حر اللقمة، ولا يشفق على من حر النار؟ قال شيطان الطاق: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة [2].

وهذه القصة المروية في أوثق كتب الرجال عندهم تبين أن هذه النظرية كانت سرية التداول لدرجة أنها خفيت على إمام من أئمة أهل البيت وهو الإمام زيد. وقد بين محب الدين الخطيب أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة وحصر الإمامة والتشريع، وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت [3].

وقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم المتوفى 179هـ [4]، ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معينين سرت في الكوفة [5]، بسعي مجموعة من أتباع هشام وشيطان الطاق، ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثانى زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت، أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم [6]. ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة، قال في مختصر التحفة: اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم ثلاثة عشر [7].

وكتب الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض سواء أكانت من كتب الإسماعيلية كمسائل الإمامة للناشئ الأكبر، أو الزينة لأبي حاتم الرازي، أم من كتب الاثني عشرية مثل: المقالات والفرق للأشعري القمى، وفرق الشيعة للنوبختى، وقضية الإمامة عندهم

(1) أصول الشيعة الإمامية (800/2).
(2) رجال الكشي، ص186.
(3) مجلة الفتح، ص5، العدد 862 عام 1367هـ.
(4) أصول الشيعة الإمامية (703/2).
(5) بحار الأنوار (259/100)، أصول الشيعة الإمامية (805/2).
(6) أصول الشيعة الإمامية (806/2).
(7) مختصر التحفة، ص193.

ليست بالأمر الفرعي الذي يكون فيه الخلاف أمراً عادياً، بل هي أساس الدين وأصله المتين، ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم ولذلك يكفر بعضهم بعضاً، بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً [1].

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها - فيما بعد - بحصر الإمامة في اثنى عشر إماماً، ولم يكن في العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بإمامة الاثنى عشر [2]، إنما عرف الاعتقاد باثنى عشر إماماً بعد وفاة الحسن العسكري [3].

وحصر الأئمة بعدد معين عقيدة فاسدة باطلة، أمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده براء منها، وفي كتب الشيعة المعتمدة في نهج البلاغة، عن علي رضي الله عنه قال: دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول [4]، وإن الآفاق قد أغامت [5]، والمحجة [6]قد تنكرت، واعلموا أنى إن أحببتكم ركبت لكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منى أميراً[7].

فلو كانت إمامة علي منصوصاً عليها من الله عز وجل لما جاز لعلي بن أبي طالب تحت أي ظرف من الظروف أن يقول للناس: " دعوني والتمسوا غيري، ويقول: " أنا لكم وزيراً خير لكم منى أميراً " كيف والناس تريده وجاءت تبايعه [8].

ويقول فى النهج كلاماً صراحة حين يقول: إنه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (807/2).
(2) منهاج السنة (11/2).
(3) أصول الشيعة الإمامية (808/2).
(4) لا تصبر له ولا تطيق احتماله.
(5) أغامت: غطيت بالغيم.
(6) المحجة: الطريق المستقيمة.
(7) نهج البلاغة خطبة رقم (92)، ص236.
(8) ثم أبصرت الحقيقة، ص158.

رضا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج عنه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى [1].

وقد أشار أمير المؤمنين بهذه العبارة إلى حقائق جديرة بالاهتمام حيث جعل:

(أ) الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ وبيدهم الحل والعقد.

(ب) اتفاقهم على شخص سبب لمرضاة الله وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى على اختيارهم.

(ج) لا تنعقد الإمامة فى زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.

(د) لا يرد قولهم ولا يخرج عن حكمهم إلا المبتدع الباغى المتبع غير سبيل المؤمنين.

فأين هم الشيعة الاثنا عشرية من هذه التصريحات المهمة؟ [2].

إن مسألة النص لا تثبت بأى وجه من الوجوه، ومسألة حصر الأئمة بعدد معين مردودة بالكتاب والسنة، كما أنه لا يقبلها العقل ومنطق الواقع، إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثنى عشرية لا يتعدى قرنين ونصف قرن إلا قليلاً، وقد اضطر الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم فى حدود النيابة [3].

وفى هذا العصر اضطروا للخروج نهائياً عن هذا الأصل الذى هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعى [4].

ما يحتج به الاثنا عشرية فى أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء فى كتب السنة:

عن جابر بن سمرة قال: يكون اثنا عشر أميراً. فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: **«كلهم فى قريش»** [5]. وفى مسلم عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(1) نهج البلاغة، كتاب إلى معاوية رقم (6)، ص 526.
(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 161.
(3) الحكومة الإسلامية للخمينى، ص 68، أصول الشيعة (2 / 814).
(4) الحكومة الإسلامية للخمينى، ص 248، أصول الشيعة (2 / 814).
(5) البخارى، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (8 / 127).

«لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة»، ثم قال كلمة لم أفهمها. فقلت لأبى: ما قال؟ فقال: **«كلهم فى قريش»** [1]، وفى لفظ: **«لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثنى عشر خليفة»** [2]، وفى لفظ آخر: **«لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»** [3]، وعند أبى داود: **«لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة. كلهم تجتمع عليهم الأمة»** [4]، وأخرجه أبو داود أيضا من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: وزاد فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا، قال: **«الهرج»** [5].

يتعلق الاثنا عشرية بهذا النص ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء فى كتب السنة [6]، ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به، وبالتأمل فى النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثنى عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام فى عهدهم يكون فى عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم ولا يزال أمر الناس ماضياً وصالحاً فى عهدهم، وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعى الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتول الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين على والحسن مدة قليلة، كما لم يقم أمر الأمة فى مدة أحد من هؤلاء الاثنى عشر - فى نظر الشيعة أنفسهم - بل مازال أمر الأمة فاسداً.. ويتولى عليهم الظالمون بل الكافرون [7]، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون فى أمور دينهم بالتقية [8]، وأن عهد أمير المؤمنين على وهو على كرسى الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد [9]، فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائرى [10]، واضطر إلى ممالأة أصحابه

---

(1) مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس (2 / 1453).
(2) المصدر نفسه (2 / 1453).
(3) المصدر نفسه (2 / 1453).
(4) سنن أبى داود، كتاب المهدى (4 / 471).
(5) سنن أبى داود (4 / 472)، فتح البارى (13 / 211).
(6) أصول الشيعة الإمامية (2 / 815).
(7) منهاج السنة (4 / 210)، المنتقى ص 533.
(8) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).
(9) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).
(10) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).

ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقر بذلك شيخهم المرتضى [1]، فالحديث فى جانب ومزاعم هؤلاء فى جانب آخر، ثم إنه ليس فى الحديث حصر الأئمة بهذا العدد، بل نبوءة منه عليه السلام بأن الإسلام لا يزال عزيزاً فى عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبنى أمية عصر عزة ومنعة [2].

ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله:

إن الإسلام وشرائعه فى زمن بنى أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث: **«لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة كلهم من قريش»**، ثم قال: وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاوية وابنه يزيد ثم عبد الملك وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باق إلى الآن. ثم شرح ذلك [3].

ثم إنه قال فى الحديث: **«كلهم من قريش»** [4]، وهذا يعنى أنهم لا يختصون بعلي وأولاده، ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل: كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، فلو امتازوا بكونهم من بنى هاشم، أو من قبيل على لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقاً علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل منهم بنو تيم، وبنو عدى، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل [5]، فإذن لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء [6].

أدلتهم من القرآن على النص:

إن الشيعة الرافضة لما لم يجدوا ما يستدلون به من الشرع لتقرير عقيدة الإمامة بالنص عمدوا إلى آيات من كتاب الله فيها ثناء ومدح لعباده الصالحين وأوليائه المتقين، فجعلوها خاصة بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأولوها على حسب هذا المعتقد

---

(1) المصدر نفسه (2 / 816).
(2) المصدر نفسه (2 / 816).
(3) منهاج السنة (4 / 206).
(4) مسلم (2 / 1453).
(5) منهاج السنة (211/4).
(6) أصول الشيعة الإمامية (818/2).

الفاسد، كما اختلقوا أحاديث كثيرة لتأييد هذه البدعة الشنيعة، وذلك لإيقاع جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم في ذلك، وما أوردوه في هذا الشأن واضح البطلان ثم إن استدلالهم لا يخرج عن أمرين:

(أ) إما أن يكون فيما استدلوا به دليل على تلك الدعوى، كآية التطهير والمباهلة، وحديث الراية، وحديث غدير خم وغيرها من الأحاديث.

(ب) أو أن تكون أحاديث موضوعة، والموضوع لا تقوم به حجة. ولهذا اشتهر بين أهل العلم أن الرافضة أكذب الفرق المنتسبة للإسلام، وقد ذكر ابن تيمية اتفاق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، الكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب [1].

وإليك بعض الأمثلة في استدلالهم بالقرآن:

1- آية الولاية:

قال تعالى:{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥} [المائدة: 55]، ذكروا في تفسير هذه الآية ما يدل على زعمهم بأنها في إمامة علي، قال شيخ الطائفة - كما يلقبونه - الطوسي: وأما النص على إمامته من القرآن، فأقوى ما يدل عليه قوله:{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥} [المائدة: 55] [2].

وقال الطبرسي: وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل [3]. ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم [4]، وأما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم؟ فإنهم يقولون: اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة وهو مذكور في الصحاح الستة [5]، و{إِنَّمَا} للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف

---

(1) منهاج السنة (59/1).
(2) تلخيص الشافي (10/2) نقلا عن أصول مذهب الشيعة الإمامية (822/2).
(3) مجمع البيان (128/2) نقلاً عن أصول الشيعة الإمامية (822/2).
(4) عقائد الإمامية الاثنى عشرية (81/1، 82)، أصول مذهب الشيعة (823/2).
(5) أصول مذهب الشيعة (823/2).

المرادف للإمام والخليفة [1]. فأنت تري أنهم يعتمدون في استدلالهم بالآية بما روى في سبب نزولها، لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالراوية لا بالقرآن، **فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم، يتبين هذا بالوجوه التالية:**

(أ) أن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في علي هو من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع[2]، وقوله: إنها مذكورة في الصحاح الستة [3]، كذب، إذ لا وجود لهذه الراوية في الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها: وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها [4].

وقال عبد العزيز الدهلوى: وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه في حالة الركوع فإنما هو للثعلبي [5]فقط، وهو متفرد به ولا يعتد المحدثون من أهل السنة بروايات الثعلبي قدر شعيرة ولقبوه بحاطب ليل، فإنه لا يميز الرطب من اليابس، وأكثر رواياته عن الكلبي عن أبي صالح وهي من أوهي ما يروى في التفسير عندهم [6]، وسبب نزول هذه الآية على الصحيح هو: أنه لما خانت بنو قينقاع الرسول ﷺ ذهبوا إلى عبادة بن الصامت - كما أخرج ذلك ابن جرير في تفسيره - وأرادوه أن يكون معهم فتركهم وعاداهم وتولي الله ورسوله، فأنزل الله قوله جل وعلا:{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥} [المائدة: 55] أي والحال أنهم خاضعون في كل

---

(1) عقائد الإمامية الاثنى عشرية (81/1، 82)، نقلاً عن المرجع السابق (823/2).
(2) منهاج السنة (4/4).
(3) أصول مذهب الشيعة (824/2).
(4) تفسير ابن كثير (76/2، 77).
(5) مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص141 - 142.
(6) المصدر نفسه ص141 - 142، عقيدة أهل البيت بين الإفراط والتفريط، ص473. وانظر: أسباب النزول للواحدى، تحقيق أيمن شعبان، ص163. اليهود في السنة المطهرة (282/1)، ويبقي الخبر الذي رواه ابن إسحاق بإسناد مرسل يتقوى مع المتابعات والشواهد، وانظر مختصر تفسير القرآن العظيم المسمي عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير، لأحمد محمد شاكر (701/1) فقد قال أحمد شاكر فيمن قال نزلت في علي رضي الله عنه، بل هي من أكاذيب الشيعة الذين يلعبون بتأويل القرآن.

شئونهم لله تبارك وتعالى، ولذلك قال الله تبارك وتعالى في أول الآيات:{۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡ} [المائدة: 51]، يعنى عبد الله ابن أبي ابن سلول، لأنه كان موالياً لبنى قينقاع، ولما حصلت الخصومة بينهم وبين النبي ﷺ والاهم ونصرهم ووقف معهم، وذهب إلى النبي ﷺ يشفع لهم، أما عبادة بن الصامت رضي الله عنه وأرضاه فإنه تبرأ منهم وتركهم فأنزل الله تبارك وتعالى{۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١} [المائدة: 51]، ثم عقب تبارك وتعالى بذكر صفة المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت ومن اتبعه{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ}، أمثال عبادة وغيره، فهذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت رضي الله عنه [1].

إن الآيات الكريمة جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهي عن موالاة الكافرين، وهذا المعني يدرك أيضاً - بعد معرفة سبب النزول الحقيقي - بوضوح من سياق الآيات، إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه:{۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١} [المائدة: 51]، فهذا نهى صريح عن موالاة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة... ولا يراد بذلك باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو: الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى وهي بعينها التي أمر بها المؤمنون في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بين جلي من لغة العرب [2].

قال الرازى – رحمه الله: لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر في هذه الآية بموالاة من تجب موالاته [3].

---

(1) رواه ابن هشام في السيرة في أمر بنى قينقاع (49/2) عن عبادة بن الوليد، ورواه ابن جرير في تفسيره في تأويل قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ} [المائدة: 51] تفسير الطبري (178/6) ورجال إسناده - من طريق ابن جرير - موثوقون، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن والده لكنه مرسل، فإن عبادة بن الوليد تابعي جليل روى عن أبيه وحده وغيرهما وهو ثقة، التهذيب (114/5).

(2) أصول مذهب الشيعة (826/2).

(3) تفسير الفخر الرازى (25/12).

وقال ابن تيمية – رحمه الله: إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين [1].

(ب) إن الله تعالى لا يثنى على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول ﷺ ولحض عليه، ولكرر فعله، وإن في الصلاة لشغلا، وإعطاء السائل لا يفوت، إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه، بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم [2].

(جـ) أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟ وجمهور الأمة لا يسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة [3].

(د) وقولهم: إن علياً أعطي خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية مخالفة للواقع، ذلك أن علياً رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً، وعلى لم يكن من هؤلاء [4].

(هـ) إن الأصل في الزكاة أن يبدأ المزكي، لا أن ينتظر حتى يأتيه الطالب، أيهما أفضل أن تبادر أنت بدفع الزكاة أو أن تجلس في بيتك وزكاتك عندك، ثم تنتظر الناس حتى يطرقوا عليك الباب ثم تعطيهم زكاة أموالك؟ لا شك أن الأول أفضل نظراً لوجوب إخراجها إذا حال الحول وبلغ النصاب [5].

(و) قولهم: إن المراد بقوله:**{**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ**}** [المائدة: 95] الإمارة - لا يتفق مع قوله سبحانه:**{**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ**}**[المائدة: 95]، فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم له

---

(1) منهاج السنة (5/4).
(2) منهاج السنة (208/1)، (5/4).
(3) منهاج السنة (5/4)، أصول مذهب الشيعة (825/2).
(4) أصول مذهب الشيعة (825/2).
(5) حقبة من التاريخ ص193.

الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين [1]، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضي عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً بارزه بالمحاربة [2]، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية.

وقوله:{وهم راكعون} [المائدة: 95] أى خاضعون لربهم منقادون لأمره، والركوع في أصل اللغة بمعنى الخضوع، أي يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة في حال الركوع، وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله [3]، وهذا كما قال الله تبارك وتعالى عن داود عليه السلام:{وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾} [ص: 24]، وهو خر ساجداً، وإنما سمي راكعاً للذل والخضوع لله تبارك وتعالى، وكما قال الله تبارك وتعالى:{وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾} [المرسلات: 48]، أي اخضعوا واستسلموا لأمر الله تبارك وتعالى [4].

(ز) وأما استدلالهم بأداة الحصر{إنما} وأن المراد علي رضي الله عنه بالخصوص، فهذا الدليل كما يدل على نفي إمامة الأئمة المتقدمين كما قرر يدل على سلب الإمامة من الأئمة المتأخرين بذلك التقرير بعينه، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة الأطهار مسلوبة منهم الإمامة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات، أعنى وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله [5].

وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم - كما يقول شيوخهم - تبين أنهم ليسوا على شيء، ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم - والذي هو عند الروافض أعظم أمور الدين، ومنكره في عداد الكافرين - صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي، كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق، كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوي، كما يعرفها الحضري، فلما لم يستعمل مثل ذلك في كتاب الله دل أنه لا نص كما

---

(1) أصول مذهب الشيعة (827/2).
(2) المصدر نفسه (827/2).
(3) الكشاف للزمخشرى (624/1)، تفسير الرازى (25/12).
(4) حقبة من التاريخ ص194.
(5) أصول مذهب الشيعة ص825.

يزعمون [1]، وهذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب الله، ويسمونها آية الولاية. ولهم تعلق بآيات أخري ذكرها ابن المطهر الحلي، وأجاب عنها ابن تيمية بأجوبة جامعة [2].

2 - آية المباهلة:

إن آية المباهلة التي نزلت في وفد نجران تعد دليلاً آخر عند الشيعة الاثنى عشرية على الإمامة، وهى قول الله عز وجل:{فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦١﴾} [آل عمران: 61].

ووجه دلالة الآية على إمامة علي بن أبي طالب عند الطوسي وغيره من علماء الشيعة أنها دلت على أفضليته من وجهين:

أحدهما: أن موضوع المباهلة ليتميز المحق من المبطل وذلك لا يصح أن يفعل إلا بمن هو مأمون الباطن مقطوع على صحة عقيدته، أفضل الناس عند الله.

الثاني: أنه ﷺ جعله مثل نفسه بقوله:{وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ} لأنه أراد بقوله: {أَبْنَآءَنَا} الحسن والحسين عليهما السلام، وبقوله:{نِسَآءَنَا} فاطمة، وبقوله: {أَنفُسَنَا} نفسه ونفس علي عليهما السلام، وإذا جعله مثل نفسه وجب أن لا يدانيه ولا يقاربه في الفضل أحد [3].

وقد سميت آية المباهلة بهذا الاسم، لأن كل محق يود لو أهلك الله المبطل المناظر له، ولا سيما إذا كان في ذلك حجة له في بيان حقه وظهوره، وكانت المباهلة بالموت، لأن الحياة عندهم عزيزة عظيمة، لما يعلمون من سوء مآلهم بعد الموت، وآية المباهلة لا مستند فيها على ما يدعيه الشيعة الاثنا عشرية في موضوع الإمامة، **لعدة أسباب**:

(أ) إنه على كثرة المعاني والمرادفات لكلمة (نفس) التي استدل بها الإمامية على دلالة النص في خلافة علي بن أبي طالب لا يوجد معنى حقيقي أو مجازى يدل على الخلافة، ولكن ما استدل به أهل السنة على أنها تدل على دعوة النبي ﷺ بحضوره بنفسه

---

(1) أصول مذهب الشيعة الإمامية (829/2).

(2) وقد قام الدكتور علي السالوس بدراسة مستفيضة حول الآيات التي يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة، وانتهي من ذلك إلى أن استدلالاتهم تنبني علي روايات متصلة بأسباب النزول وتأويلات انفردوا بها، لم يصح شيء من هذا ولا ذاك، مع الشيعة الاثنى عشرية (55/1 إلى 111).

(3) تفسير التبيان للطوسي (485/3).

أو أقاربه في الدين أو النسب فهو مذكور في اللغة موافق للدين، قال الزبيدى: قال ابن خالويه: النفس الأخ، قال ابن بري: وشاهده قولـه تعالى:{فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ} [النور: 61] وفسر ابن عرفة قولـه تعالى:{لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾} [النور: 12]، أي بأهل الإيمان وأهل شريعتهم(1).

قال الدهلوى: معنى{نَدْعُ} نحضر أنفسنا، وأيضاً لو قررنا أن الأمير - أي الإمام علـي - مـن قبـل النبـي ﷺ لمصـداق{أَنفُسَنَا} فمـن نقـرره مـن قبـل الكفـار لمصـداق {وَأَنفُسَكُمْ} في أنفس الكفار مع أنهم مشتركون في صيغة{نَدْعُ} ولا معنى لدعوة النبي إياهم وأبناءهم بعد قولـه{تعالوا} (2).

وقولـه تعالى:{وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ} مثل قولـه تعالى:{لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا} [النور: 12]، نزلت في أم المؤمنين عائشة في حادثة الإفك، فإن الواحد من المؤمنين أنفس المؤمنين والمؤمنات، وكذلك قولـه تعالى:{فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ} [البقرة: 54] أي يقتل بعضكم بعضاً، ومنه قولـه تعالى:{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ} [البقرة: 84]، أي لا يخرج بعضكم بعضاً، فالمراد بالأنفس الإخوان: إما في النسب وإما في الدين (3).

وقد قال الله عز وجل في رسوله الكريم:{لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾} [التوبة: 128].

وفـي هـذه الآيـة حجـة بالغـة علـى مـن يسـتدل بقولـه تعـالى:{وَأَنفُسَنَا} علـى معنـى المماثلـة والتطـابق، فهـذه الآيـة تـتكلم عـن رسـول الله ﷺ وعـن كفـار مكـة، وتقـول:{مِّنْ أَنفُسِكُمْ} فمـن ذا الـذي يقـول بـأن نفـس رسـول الله ﷺ هـي نفـس كفار مكة - عياذاً بالله -؟!! (4).

وهنا تظهر المزاجية في تفسير آية المباهلة حين يتجاهل علماء الشيعة كل هذه النصوص ثم يأتون إلى هذه الآية الكريمة فيبالغون في معناها إلى حد قولهم بأن علياً هو

---

(1) تاج العروس (570/16)، ثم أبصرت الحقيقة، ص188.
(2) مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص156.
(3) مختصر منهاج السنة (167/1، 168).
(4) ثم أبصرت الحقيقة، ص188.

نفس محمد عليه الصلاة والسلام سوى النبوة، وحتى بعض الروايات الشيعية تشير إلى أن إطلاق لفظ أنفسنا على الأخ أو القريب أو أرباب الفئة الواحدة شيء متعارف عليه بين العرب، فعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن العباس إلى ابن الكواء وأصحابه وعليه قميص رقيق وحلة، فلما نظروا إليه قالوا: يا بن عباس، أنت خيرنا في أنفسنا وأنت تلبس هذا اللباس، فقال: أنا أول ما أخاصمكم فيه{قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ} [الأعراف: 32] وقال:{۞ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ} [الأعراف: 31]، فهل بعد هذه الدلائل القرآنية وبعد هذه الرواية الشيعية من كلمة يقولها المغالي [1]؟.

(ب) اعترف أحد أقطاب الشيعة وهو الشريف الرضي أن قوله تعالى:{أَنفُسَنَا} لا يعنى أن علياً رضي الله عنه هو نفس رسول الله ﷺ كما يقول الشيعة، يقول الشريف الرضي: قال بعض العلماء: إن للعرب في لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب والمقارب بأنه نفس ابن عمه، وأن الحميم نفس حميمه، ومن الشاهد على ذلك قول الله تعالى:{وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ} [الحجرات: 11]، أراد تعالى: ولا تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجري الأخوة بالديانة مجري الأخوة في القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت أخلق أن تقع على القريب النسب، وقال الشاعر:

كأنا يوم قري إنما نقتل إيانا

أراد كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأجري نفوس أقاربه مجرى نفسه لشوابك العصم ونوائط العصم ونوائط اللحم وأطيط الرحم، ولما يخلج من القربى القريبة ويتحرك من الأعراق الوشيجة.

فأما قول الله تعالى في سورة النور:{فَإِذَا دَخَلۡتُم بُيُوتٗا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ} فيمكن أن يجري هذا المجري، لأنه جاء في التفسير: أن معنى ذلك فليسلم بعضكم على بعض لاستحالة أن يسلم الإنسان على نفسه، وإنما ساغ القول، لأن نفوس المؤمنين تجري مجري النفس الواحدة، للاجتماع في عقد الديانة، والخطاب بلسان الشريعة، فإذا سلم

(1) المصدر السابق، ص189.

الواحد منهم على أخيه كان كالمسلّم على نفسه، لارتفاع الفروق واختلاط النفوس [1].

وبهذا يتضح أنه لا حجة لدى الشيعة في دعواهم أن في هذه الآية ما ينص على المساواة بين رسول الله ﷺ وعلي رضي الله عنه وأرضاه، فلفظ (النفس) يطلق في لغة العرب على البعيد النسب، فإطلاقه على القريب من باب أولي وليس في ذلك دلالة على الإمامة من قريب ولا بعيد [2].

(جـ) إن المباهلة إنما تحصل الرغبة والرهبة والشعور بصدق الداعي بجمعه نفسه وأهله الذين تحن إليهم النفوس بطبيعة الحال ما لا تحن إلى غيرهم من الأبعدين في الهلاك [3]، فكونه ﷺ يدعو ألصق الناس به وأقربهم إليه دليل واضح على صحة نبوته، ولهذا لما رأي نصارى نجران ذلك خافوا على أنفسهم وتخلوا عن مباهلته ولكن الروافض المبتدعة لما ابتلوا بدفع الحق وعدم التسليم له أصيبوا بعدم فهم ما تدل عليه آيات الكتاب العزيز [4].

(د) قول الشيعة الإمامية: إن الآية تدل على المساواة بينه وبين النبي ﷺ إلا النبوة، كلام لا يسلم له أبداً، إذ إن النبي لا يساويه أحد في أمور الدين لا على ولا غيره، فأين مقام رسول الله ﷺ وكماله البشري من سائر الناس؟

إن أمير المؤمنين علياً نفسه لا يرضي ما يقول الشيعة الإمامية عنه، والمنصف العاقل يدرك هذه القضية بكل وضوح [5]، فمقام النبوة له هيبته ومكانته عند أمير المؤمنين، وقد تحدثنا عنه في هذا الكتاب.

(هـ) إن قضايا الاعتقاد الكبرى ومهمات الدين وأساسياته العظمى لابد لإثباتها من الأدلة القرآنية الصريحة القطعية الدلالة على المعنى المطلوب كدلالة قوله تعالى:{ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ} [البقرة: 255] على التوحيد، ودلالة{مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ} [الفتح: 29] على نبوة محمد ﷺ، ودلالة قوله تعالى:{وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ} [النور: 56]

---

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص189.
(2) المصدر السابق، ص190.
(3) منهاج السنة (125/7، 126).
(4) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (564/2، 565).
(5) ثم أبصرت الحقيقة ص191.

على فرضية الصلاة ومشروعيتها [1]... إلخ.

3 - **قوله تعالى:{**قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ**}[الشورى:** 23] :

وقد أورد الشيعة الإمامية في تفسير هذه الآية حديثاً عزوه إلى النبي ﷺ حدد فيه القربى بعلى وفاطمة وأبنائهم، الأمر الذي يدل في رأي الشيعة على أفضليتهم ووجوب مودتهم، ومن ثم وجوب طاعتهم واتخاذهم أئمة دون غيرهم [2].

والإجابة على ما سبق كالآتي:

(أ) إن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة [3]، ومن المعلوم أن علياً إنما تزوج فاطمة بعد غزوة بدر، والحسن ولد في السنة الثالثة للهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبي ﷺ بوجوب قرابة لا تعرف ولم تخلق بعد [4].

(ب) إن تفسير الآية الذي في الصحيح يناقض ذلك، فقد روى البخاري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن قوله:**{**إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ**}**، فقال سعيد بن جبير: قربي آل محمد ﷺ. فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن في قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة [5].

قال ابن تيمية - رحمه الله: فهذا ابن عباس رضي الله عنهما ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد عليّ، يقول: ليس معناها مودة ذوى القربى، لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجراً، ولكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم. فهو سأل الناس الذين أرسل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالة ربه [6].

(جـ) إن الحديث الذي جعلوه مفسراً للآية كذب وموضوع باتفاق أهل المعرفة

---

(1) آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة، عبد الهادي الحسيني، ص5.
(2) مجمع البيان للطبرسي (49/25، 51)، مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص153، 155.
(3) تفسير البغوى (119/4)، العقيدة في أهل البيت، ص364.
(4) منهاج السنة (99/7)، دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، جلي، ص190.
(5) البخاري، كتاب التفسير، رقم (4818).
(6) منهاج السنة (100/7).

بالحديث وهو المرجوع إليهم في هذا، وقد نص على ذلك ابن تيمية [1]، وقد تتبع ابن كثير أيضاً الأحاديث الواردة في تفسير هذه الآية وبين أن الأحاديث التي تنص على أن أولي القربي هم فاطمة وولداها ضعيفة الإسناد، وأورد رواية عن ابن أبي حاتم قال: حدثنا رجل سماه حدثنا حسين الأشقر عن قيس عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية{قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ} قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: فاطمة وولداها رضي الله عنهم، وهذا إسناد ضعيف فيه متهم لا يعرف عن شيخ شيعي محترق وهو حسين الأشقر ولا يقبل خبره في هذا المحل. وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية فإنها لم تتزوج بعلي إلا بعد بدر في السنة الثانية من الهجرة، والحق تفسير هذه الآية بما فسرها حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقد تحدث ابن حجر عن ضعف الروايات المذكورة ومخالفتها للحديث الصحيح [2].

أدلتهم من السنة:

1 - خطبة غدير خم:

غدير خم هو موقع بين مكة والمدينة بالجحفة [3]، ويقع شرق رابغ بما يقرب من 26 ميلاً، ويسمونه اليوم الغربة [4]، ويذكر أنه في هذا الموقع خطب النبي ﷺ في الناس، وذكر فضل على رضى الله عنه، واتخذ الروافض هذه الحادثة أساساً يعتمدون عليه فى تشيعهم الغالى له من جهة، واعتمدوا عليها فى أحقية على بالخلافة من جهة أخرى، فأعطوا لهذه الحادثة من الأهمية ما لم يعطوه لغيرها فى عصر النبوة [5]، حتى ألف فيه كتاب من أحد عشر مجلداً وهو كتاب الغدير ملأه مؤلفه بالأحاديث الموضوعة والضعيفة والصحيح ما أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه من حديث زيد بن أرقم رضى الله عنه أنه قال: قام رسول الله ﷺ فينا خطيباً بماء يدعى خما بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر ثم قال: **«أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتى**

(1) المصدر السابق (100/7).
(2) تفسير ابن كثير (112/4)، فتح الباري (564/8).
(3) معجم البلدان (289/2).
(4) علي طريق الهجرة، عاتق البلاد، ص 61.
(5) أثر التشيع على الروايات التاريخية، عبد العزيز محمد نور ولى، ص 299.

رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: **«وأهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى»**. قال له حصين - أى الراوى عن زيد بن أرقم: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: بلى، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم [1].

وجاء عند غير مسلم كالترمذى [2]، وأحمد [3]، والنسائى فى الخصائص [4]، والحاكم [5]، وغيرهم جاءت بأسانيد صحيحة عن النبى ﷺ: **«من كنت مولاه فعلى مولاه»** [6]، وأما الزيادات الأخرى كقوله: **«اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»** فهذه الزيادات صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح. وأما زيادة: انصر من نصره واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، فهذه زيادة مكذوبة على النبى ﷺ [7].

وخطبة النبى ﷺ: فى غدير خم لها سبب وجيه، فعن بريدة بن الحصيب رضى الله عنه قال: بعث النبى ﷺ عليا إلى خالد بن الوليد فى اليمن ليخمس الغنائم ويقبض الخمس، فلما خمس الغنائم كانت فى الغنائم وصيفة هى أفضل ما فى السبى، فصارت فى الخمس، ثم إن عليا خرج ورأسه مغطى وقد اغتسل، فسألوه عن ذلك، فأخبرهم أن الوصيفة التى كانت فى السبى صارت له فتسرى بها. فكره البعض ذلك منه، وقدم بريدة بن الحصيب بكتاب خالد إلى النبى ﷺ وكان ممن يبغض عليا، فصدق على كتاب خالد الذى تضمن ما فعله على، فسأله النبى ﷺ: **«لا تبغضه فإن له فى الخمس أكثر من ذلك»** [8]فلما كانت حجة الوداع رجع على من اليمن ليدرك الحج مع النبى ﷺ وساق

---

(1) مسلم رقم (2408).
(2) سنن الترمذى رقم (3713).
(3) مسند أحمد - الموسوعة الحديثية رقم (670) صحيح لغيره.
(4) خصائص على رقم (79) صحيح رجاله ثقات.
(5) المستدرك (3 / 110).
(6) حقبة من التاريخ، ص (182).
(7) انظر: السلسلة الصحيحة للألبانى (1750).
(8) مجمع الزوائد (9 / 127) قال الهيثمى: رجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية، وهو ثقة صرح بالسماع وفيه لين.

معه الهدى [1]، وقد تعجل على ليلقى الرسول ﷺ بمكة واستخلف رجلاً من أصحابه على الجند، فكسا ذلك الرجل الجند حللاً من البز [2]، الذى كان مع على، فلما دنا الجيش من مكة خرج على ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، فقال لنائبه: ويلك ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا فى الناس، قال: ويلك، انزع قبل أن تنتهى به إلى الرسول ﷺ، فانتزع الحلل وردها إلى البز، فأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم على [3]، فلما اشتكى الناس عليا قام رسول الله ﷺ فى الناس خطيبا، قال ابن كثير: إن عليا رضى الله عنه لما كثرت فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التى أطلقها لهم نائبه لذلك، والله أعلم، لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه وفى طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام فى الناس خطيبا فبرأ ساحة علىّ ورفع من قدره ونبه على فضله ليزيل ما وقر فى قلوب كثير من الناس [4].

إن النبى أخر الكلام إلى أن رجع إلى المدينة ولم يتكلم وهو فى مكة فى حجة الوداع أو فى يوم عرفة، وإنما أجل الأمر إلى أن رجع، فهذا يدل على أن الأمر خاص بأهل المدينة لأن الذين تكلموا في علي رضي الله عنه من أهل المدينة فهم الذين كانوا مع علي في الغزو، وغدير خم في الجحفة وهي تبعد عن مكة تقريباً مائتين وخمسين كيلو متراً، والذي يقول: إنه مفترق الحجيج فهذا غير صحيح، لأن مجتمع الحجيج مكة، فلا يكون مفترق الحجيج بعيداً عن مكة أكثر من مائتين وخمسين كيلو متراً أبداً، فإن أهل مكة يبقون في مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق.

وهكذا كل من أنهي حجه، فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبي ﷺ إلا أهل المدينة ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين خطب فيهم النبي ﷺ، والاختلاف بين أهل السنة والشيعة الروافض في مفهوم قول النبي ﷺ لا في الثبوت، فالروافض يقولون: **«من كنت مولاه فعلي مولاه»**، أي من

---

(1) مسلم رقم 1281.
(2) البز: الثياب، أو متاع البيت من الثياب.
(3) البداية والنهاية (5 / 95)، السيرة النبوية لابن هشام (4 / 259) قال ابن كثير: هذا السياق أقرب من سياق البيهقى (دلائل النبوة 5 / 398) رغم أنه قال عن رواية البيهقى: هذا إسناد جيد على شرط النسائى.
(4) البداية والنهاية (5 / 95).

كنت واليه فعلي واليه. وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبي ﷺ : **«من كنت مولاه فعلي مولاه»** أي الموالاة التي هي النصرة والمحبة وعكسها المعاداة، وذلك لأمور:

(أ) للزيادة التي وردت وصححها بعض أهل العلم وهي قول النبي ﷺ: **«اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»** [1]، والمعاداة هي شرح لقوله: فعلي مولاه، فهي في محبة الناس لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه.

(ب) كلمة مولاه تدل على معان متعددة. قال ابن الأثير: المولي يقع على الرب والمالك والمنعم والناصر والمحب والحليف والعبد والمعتق وابن العم والصهر [2]، كل هذه تطلقه العرب على كلمة مولي.

(جـ) الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة لأن النبي ﷺ لو أراد الخلافة لم يأت بكلمة تحتمل هذه المعاني التي ذكرها ابن الأثير، والنبي ﷺ هو أفصح العرب ولكان يقول: علي خليفتي من بعدي، أو علي الإمام من بعدي، أو إذا أنا مت فاستمعوا وأطيعوا لعلي بن أبي طالب، ولكن لم يأت النبي ﷺ بهذه الكلمة الفاصلة التي تنهي الخلاف إن وجد أبداً، وإنما قال: **«من كنت مولاه فعلي مولاه»** [3].

(د) قال الله تعالى:**{مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾}** [الحديد: 15]، فسماها مولى لشدة الملاصقة والاتحاد مع الكفار والعياذ بالله.

(هـ) الموالاة وصف ثابت لعلي في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته وبعد وفاة علي رضي الله عنه، فعلي كان مولي المؤمنين بعد وفاة رسول الله ﷺ وهو مولي المؤمنين بعد وفاته رضي الله عنه، فهو الآن مولانا كما قال الله تبارك وتعالى:**{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ}** [المائدة: 55]، وعلي رضي الله عنه من سادة الذين آمنوا.

(و) قال الإمام الشافعي رحمه الله عن حديث زيد: يعنى بذلك ولاء الإسلام كما قال الله:**{ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾}** [محمد: 11] [4]، فالحديث لا يدل على أن علياً رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله ﷺ، وإنما يدل على أن علياً من أولياء الله تبارك وتعالى، تجب له الموالاة، وهي المحبة والنصرة

---

(1) السلسلة الصحيحة للألباني رقم (1750).
(2) النهاية في غريب الحديث (228/5).
(3) حقبة من التاريخ، ص185.
(4) النهاية في غريب الحديث (228/5).

والتأييد [1].

وعموماً فإن هذه الخطبة التي خطبها النبي ﷺ في غدير خم أراد بها تبرئة ساحة علي رضي الله عنه ورفع مكانته والتنبيه على فضله؛ ليزيل ما كان وقر في نفوس الناس من أصحابه الذين كانوا معه في اليمن وأخذوا عليه بعض الأمور، والرسول ﷺ لم يرد أن يفعل ذلك أثناء موسم الحج لأن الحادثة رغم انتشارها بقيت محدودة في أهل المدينة، كما أنه لم يؤخره حتى وصوله إلى المدينة حتى لا يمكن المنافقين من استغلال مثل هذه الحادثة في مكايدهم [2].

ومما يدل على أن النبي ﷺ أراد من خطبته هذه بيان فضل علي للذين لم يعرفوا فضله، أنه عندما قام عنده بريدة بن الحصيب ينتقص في علي - وكان قد رأي من علي جفوة - تغير وجه النبي ﷺ وقال: **«يا بريدة ألست أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟»** فقال بريدة: بلي يا رسول الله. قال: **«من كنت مولاه فعلي مولاه»** [3].

وهناك بحث قيم في هذا الموضوع قام به الدكتور محمد على السالوس، فتحدث عن خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة، وقام بدراسة لروايات التمسك بالكتاب والعترة وناقشها وحكم عليها ثم قال: مما سبق نري أن حديث الثقلين من الأحاديث التي صح سندها وصح متنها، وأن الروايات الثماني التي تأمر بالتمسك بالعترة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند [4]، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله ﷺ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما، ولكن الواقع يخالف هذه الأخبار، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل، وأكثر الفرق التي كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستاراً يحميها، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية، كأخذ خمس ما يغنمه الأتباع.

---

(1) حقبة من التاريخ، ص187.

(2) أضواء على دراسة السيرة النبوية، صالح الشامي، ص113، 114. أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص304.

(3) السلسلة الصحيحة (336/4) قال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(4) ومع هذا الضعف جاء في كتاب المراجعات للموسوى بأنها متواترة ص51، ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقي هذا القول بالقبول، ص45، وأنه طلب المزيد وذكر صاحب المراجعات روايات أخري أشد ضعفاً، مع الشيعة الاثنى عشرية (136/1).

إن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك، واستحقوا أن يكونوا أئمة هدي نقتدي بهم كما قال تعالى:{وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾} [الفرقان: 74] أي: أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا، ولا يختص هذا بأهل البيت ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة، فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم متنها كذلك، وهذا ضعف آخر. ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل من قريب ولا بعيد على وجوب إمامة الأئمة الاثنى عشر وأحقيتهم بالخلافة [1].

قال العلامة المناوي في فقه روايات الحديث: إن ائتمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا [2].

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح:

وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة.

قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

وقال أيضاً: إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأئمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة [3].

إن حديث الثقلين، في قوله ﷺ: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي»**[4]، فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي ﷺ. والثابت عند مسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب الله، والوصية بأهل البيت كما مر من حديث زيد بن أرقم في مسلم، فأوصي بكتاب الله، وحث على التمسك به، ثم قال: **«وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»**، أذكركم الله في أهل بيتي، فالذي أمر بالتمسك به كتاب الله، وأما أهل بيت النبي ﷺ فأمر برعايتهم وإعطائهم حقوقهم التي أعطاهم الله تبارك وتعالى إياها [5].

---

(1) مع الشيعة الاثنى عشرية (136/1).
(2) فيض القدير (14/3).
(3) منهاج السنة النبوية (105/4).
(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب رقم (3786) وفيه زيد الأنماطي، والحديث له أكثر من طريق لا يخلو طريق منها من كلام مع اختلاف المتون.
(5) حقبة من التاريخ، ص203.

والرد على فهم الشيعة الروافض المنحرف لحديث الثقلين من وجوه:

(أ) إن عترة الرجل هم أهل بيته، وعترة النبي ﷺ هم كل من حرمت عليه الزكاة وهم بنو هاشم، هؤلاء هم عترة النبي ﷺ، فالروافض ليس لهم أسانيد إلى الرسول ﷺ وهم يقرون بهذا أنهم ليس عندهم أسانيد في نقل كتبهم ومروياتهم، وإنما هي كتب وجدوها وقالوا: رووها فإنها حق [1]، أما أسانيدهم كما يقول الحر العاملي وغيره من أئمة الشيعة الروافض: إنه ليس عند الشيعة أسانيد أصلاً ولا يعولون على الأسانيد [2]، فأين لهم ما يروونه في كتبهم ثابتاً عن عترة النبي ﷺ ؟ بل أهل السنة هم أتباع عترة النبي ﷺ وأعطوهم حقهم، ولم يزيدوا ولم ينقصوا، كما قال النبي ﷺ في حق نفسه: **«لا تطروني كما أطرت النصارى عيسي ابن مريم، ولكن قولوا: عبد الله ورسوله»** [3].

(ب) إمام العترة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده يأتي في العلم عبد الله بن عباس الذي هو حبر الأمة، وكان يقول بإمامة أبي بكر وعمر قبل علي رضي الله عنه، بل إن علي بن أبي طالب قد ثبت عنه بالتواتر أنه قال: أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر [4]، فعلي يقر بفضل الشيخين وهو إمام العترة [5].

(جـ) هذا الحديث مثل قوله ﷺ: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنتي»** [6]. وقال النبي ﷺ: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»** [7]، فأمر بالعض عليها بالنواجذ، وقال ﷺ: **«اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر»** [8]، وقال: **«اهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود»** [9]، ولم يدل هذا على الإمامة أبداً، وإنما دل على أن أولئك على هدي الرسول ﷺ، كما أن عترة الرسول ﷺ لا تجتمع على ضلالة أبداً [10].

---

(1) حقبة من التاريخ، ص203.
(2) حقبة من التاريخ، ص203.
(3) البخاري رقم (3445).
(4) البخاري رقم (3671).
(5) حقبة من التاريخ، ص204.
(6) مستدرك الحاكم (93/1).
(7) سنن أبي داود (201/4) وقال الترمذي حسن صحيح.
(8) صحيح سنن الترمذي للألباني (200/3).
(9) سنن الترمذي رقم (3805).
(10) حقبة من التاريخ، ص205.

(د) إن الشيعة الروافض يطعنون في العباس [1]، ويطعنون في عبد الله ابنه، ويطعنون في أولاد الحسن، وقالوا: إنهم يحسدون أولاد الحسين، ويطعنون كذلك في أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن على [2]، وكذلك إبراهيم أخي الحسن العسكري [3]، وغيرهم فهم ليسوا بأولياء للنبي ﷺ وعترته بل أولياء النبي وعترته هم الذين مدحوهم وأثنوا عليهم وأعطوهم حقهم ولم ينقصوهم [4].

(هـ) فهم صحابة رسول الله ﷺ للنص: فهم الصحابة رضي الله عنهم أن المراد بالمولى أو الولي هو الحب والولاء والطاعة، ولذلك عبروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت علي بن أبي طالب بمناداته يا مولانا، فعن رياح الحارث قال: جاء رهط إلى علي بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم: **«من كنت مولاه فهذا مولاه»** قال رياح: فلما مضوا اتبعتهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري [5].

إن أهم ما يستفاد من هذا الحديث هو أن علي بن أبي طالب نفسه لم يكن يفهم من لفظ (مولي) معنى الإمامة والإمارة، فمن الملاحظ أن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه قد استنكر منهم مناداته بـ (يا مولانا)، ولو كان أمير المؤمنين علي العربي الفصيح يراها مرادفة يا أميرنا، أو يا إمامنا، لما استنكر على القائلين تلك المناداة [6].

(و) روت كتب الشيعة الاثنى عشرية أقوالاً لبعض أهل البيت ينفون فيها أن يكون المراد بحديث الغدير النص على إمامة علي من بعد رسول الله ﷺ، فقد قيل للإمام الحسين ابن علي الذي كان كبير الطالبيين في عهده وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله: **«من كنت مولاه فعلي مولاه؟»** فقال: بلي ولكن - والله - لم يعن رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد لأفصح لهم به. وكان ابنه الإمام عبد الله يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض

---

(1) رجال الكشي، ص52 نقلاً عن حقبة من التاريخ ص205.
(2) بحار الأنوار (194/46) اتهموه أنه كان يشرب الخمر، حقبة من التاريخ، ص205.
(3) الكافي (504/1) اتهموه بأنه فاجر ماجن شريب للخمور، حقبة من التاريخ، ص205.
(4) حقبة من التاريخ، ص205.
(5) فضائل الصحابة (702/2) حديث رقم 967.
(6) ثم أبصرت الحقيقة، ص200.

الطاعة من الله، وكان ينفي أن تكون إمامة أمير المؤمنين من الله [1]، فإذا كان هذا كلام أهل البيت وهم أبناء علي والناصرون لـه، فما تري غيرهم يقولون [2]؟.

2 - حديث استخلاف علي رضي الله عنه على المدينة في تبوك :

كان في رجب سنة تسع من الهجرة غزوة تبوك، وكانت لها أهمية كبيرة في السيرة النبوية، وتحققت منها غايات كانت بعيدة الأثر في نفوس المسلمين والعرب، ومجري الحوادث في تاريخ الإسلام [3]، واستعمل رسول الله ﷺ على المدينة علياً، فوجد المنافقون فرصة للتنفيس عما بداخلهم من حقد ونفاق، فأخذوا يتكلمون في علي رضي الله عنه بما يسيء إليه، فمن ذلك قولهم: ما تركه إلا لثقله عليه. وهذا القول منهم في حقه، علامة بارزة واضحة على نفاقهم، ففي الحديث الصحيح أن علياً رضي الله عنه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ **«أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»** [4].

عند ذلك أدرك علي الجيش وأراد الغزو معهم قائلاً: يا رسول الله أتخلفني في الصبيان والنساء، فقال رسول الله ﷺ: **«ألا ترضي أن تكون بمنزلة هارون من موسي، غير أنه لا نبي بعدي»** [5].

وليس في هذا الحديث ما يستدل به الشيعة على كون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه خليفة لرسول الله ﷺ والرد عليهم من وجوه:

(أ) الحديث المذكور لـه سبب هام لا ينبغي أن يغفل وأن يفهم الحديث دونه، فقد طعن المنافقون في علي رضي الله عنه، فبين رسول الله مكانته وفضله، وكذب المنافقين.

(ب) من الثابت أن هارون عليه السلام كانت وفاته قبل موسي عليه السلام والاستدلال بالحديث على إمامة علي بعد رسول الله بالتالي غير منطبق، ولو أراد

---

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص201، كذلك الرواية في كتب أهل السنة، الاعتقاد للبيهقي ص182، 183، ومن كتب الشيعة، بصائر المؤمنين للصفار، ص153 - 156.
(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص201.
(3) المرتضي للندوى، ص55.
(4) مسلم في كتاب الإيمان (78).
(5) البخاري رقم (2404).

رسول الله ﷺ النص على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقال له مثلاً: أنت منى بمنزلة يوشع من موسي، لأن نبي الله يوشع استخلف على بنى إسرائيل بعد وفاة موسي عليه السلام، لكن ذكر رسول الله ﷺ لهارون عليه السلام الذي كان خليفة موسي عليه السلام في حياة موسي لا بعد وفاته، ليس له إلا معني واحد هو الترضية لعلي الذي أحزنه إبقاء الرسول ﷺ له في المدينة مستخلفاً على الضعفاء والنساء والأطفال والمتخلفين عن الغزوة، فبين له النبي ﷺ أنه كما استخلف موسي عليه السلام أخاه هارون عليه السلام على قومه وذهب للطور للقاء ربه تبارك وتعالى فاستخلافي لك من هذا الباب، فموسي لم يستخلف هارون - عليهما السلام - استخفافاً به وتنقيصاً له وإنما ائتماناً وثقة به، وكذلك الحال معك يا علي ابن أبي طالب رضي الله عنك.

(جـ) هارون عليه السلام لم يكن وصياً لموسي عليه السلام بل كان نبياً ووزيراً بنص القرآن، وقياس حال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الذي هو عند الشيعة وصي وليس بنبي قياساً مع الفارق علماً بأنهم يرفضون القياس أصلاً.

(د) الاستدلال بكون هارون عليه السلام وزيراً لموسي عليه السلام على وزارة أمير المؤمنين علي لرسول الله ﷺ أعجب من الأولى، ذلك لأن الله تعالى الذي جعل هارون عليه السلام وزيراً لنبيه موسي عليه السلام قال في محكم كتابه عن طلب موسي عليه السلام {وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ۝٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ۝٣٢} [طه: 29، 32]، فهل يري من يدعي التطابق بين الاثنين كون علي رضي الله عنه مشاركاً لرسول الله ﷺ في نبوته كما هو الحال في مشاركة هارون لموسي عليه السلام في أمره؟!! من يعتقد ذلك فلا شك في كفره وخروجه من ملة الإسلام [1].

(هـ) لقد استخلف النبي ﷺ علي المدينة غير علي بن أبي طالب، ففي غزوة بدر استخلف عبد الله ابن أم مكتوم، واستخلف في غزوة سليم، سباع بن عرفطة الغفاري أو ابن أم مكتوم على اختلاف ذلك، واستخلف في غزوة السويق، بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة في غزوة بنى المصطلق، أبا ذر الغفاري، وفي غزوة الحديبية، نميلة بن عبد الله الليثى، كما استعمله أيضاً في غزوة خيبر، وفي عمرة القضاء استعمل عويف بن الأضبط الديلى، وفي فتح مكة، كلثوم بن حصين بن عتبة الغفاري، وفي حجة

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص215.

الوداع، أبا دجانة الساعدي، ذكر هذا ابن هشام في مواقف متفرقة من السير [1]، إضافة إلى أن استخلاف عليّ على المدينة لم يكن الأخير فقد استخلف النبي ﷺ على المدينة في حجة الوداع غير علي، وهذا منهج النبي ﷺ في تربية القادة كما حدث عندما أمر أبا بكر على الحج، واختصه أيضاً بإمامة الصلاة وحده [2].

(و) وأما تشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون فهذه فضيلة، كما أن النبي ﷺ شبه أبا بكر وعمر بأعظم من هارون ففي غزوة بدر، لما كانت قضية الأسري واستشار النبي ﷺ أبا بكر، فرأي أن يعفو عنهم وأن يفادوهم قومهم، ورأي عمر أن يقتلهم، فقال النبي ﷺ لأبي بكر: «**إن مثلك كمثل إبراهيم يوم قال:**{فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾} [إبراهيم: 36]، **ومثلك كمثل عيسي إذ قال:**{إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾} [المائدة: 118]،» ثم التفت إلى عمر فقال: «**يا عمر إن مثلك مثل نوح لما قال:**{رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾} [نوح: 26]، **ومثلك كمثل موسي لما قال:**{رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾} [3] [يونس: 88]».

فشبه أبا بكر بإبراهيم وعيسي، وشبه عمر بنوح وموسي، وأولئك من أولي العزم وهم خير البشر بعد رسول الله ﷺ، وهم أفضل من هارون بدرجات صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وتشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون تكريم له، كما كرم النبي ﷺ أبا بكر وعمر عندما شبههم بإبراهيم وعيسي وموسي ونوح [4]عليهم السلام.

(ز) من أقوال العلماء في شرح الحديث:

قال النووي رحمه الله: وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده، لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك. ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسي، بل توفي في حياة موسي، وقبل وفاة موسي بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه

(1) السيرة النبوية لابن هشام (650/2، 804، 806).
(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص215.
(3) مسند أحمد (383/1) وإسناده صحيح.
(4) حقبة من التاريخ، ص200.

حين ذهب لميقات ربه للمناجاة [1].

وقال ابن حزم رحمه الله بعد ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: وهذا لا يوجب لـه فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده؛ لأن هارون لم يل أمر بنـى إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسي عليه السلام يوشع بن نون فتي موسي وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسي على بني إسرائيل فصح أن كونه رضي الله عنه من رسول الله بمنزلة هارون من موسي إنما هو في القرابة فقط، وأيضاً فإنما قال لـه رسول الله ﷺ هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، ثم إنه قد استخلف ﷺ قبل تبوك وبعد تبوك في أسفاره رجالاً سوى علي رضي الله عنه فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين [2].

وقال ابن حجر رحمه الله: واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسي وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسي إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسي باتفاق.. أشار إلى ذلك الخطابي [3].

وقال ابن تيمية رحمه الله في سياق رده على الشيعة الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث:

وقول القائل: هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضي المساواة - المطلقة - في كل شيء، وكذلك هنا بمنزلة هارون، وهذا الاستخلاف لا يسمي من خصائص علي، بل ولا هو مثل استخلافاته فضلاً أن يكون أفضل منها، وقد استخلف من هو على أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجباً لتفضيله على عليّ؟ قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك

---

(1) شرح صحيح مسلم (174/13).
(2) الفصل (159/4، 160).
(3) فتح الباري (74/7)، الانتصار للصحب والآل، ص540.

المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسي من جنس استخلاف علي بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة وظهر الإسلام وعز، ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو، ولهذا لم يدع النبي ﷺ عند علي أحداً من المقاتلة، كما كان يدع النبي ﷺ بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة [1]كلهم.

(جـ) الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة:

إن الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة تتضح في إدراكنا لحقيقة الإسلام كدين رباني للبشرية، وأنه لو حدد الرسول ﷺ رجلاً من بعده، فإنه يكون قد أعطي المسوغ الشرعي ليدعي المدعون - وقد فعلوا بدون برهان - بأن قيادة الأمة من حق أسرة بعينها، ويصبح الحكم الوراثي هو الحكم السائد في الإسلام، ولكن رسول الله ﷺ أراد - وهو لا ينطق عن الهوى{إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤} [النجم: 4] - أن يترك هذا الأمر مطلقاً للمسلمين أن يختاروا أصلحهم وخيرهم، وإن كان لمح بعض التلميحات إلى أبي بكر وكان بمقدوره عليه السلام أن يصرح، ولكنه لم يفعل لهذا القصد - إلا أن التلميح لا يعطي شرعية التولية المباشرة، ولو كانت هناك وصية لأحد من الخلق لما حصل اختلاف في سقيفة بنى ساعدة في بداية الأمر، ولما استشار أبو بكر الناس في تولية عمر رضي الله عنه، ولما ترك عمر الخلافة بيد ستة من المهاجرين.. إلخ، ولو كانت المسألة وراثة لكان بنو هاشم أول من ينالون هذا الأمر [2].

إن هذا الدين للبشرية، ولا يصح بأي حال من الأحوال أن يكون محصوراً في أسرة حاكمة واحدة، ويظل متوارثاً، كالمتاع، وإذا كانت العصور التالية فعلت ذلك، كعصر بنى أمية، وبنى العباس وغيرهم، فإن هذا خلاف القاعدة الشرعية، وما كان خلاف القاعدة، فهو طارئ وغريب على دين الله، وينبغي أن ينحي هذا المفهوم القاصر كلية من الفكر الإسلامي حتى يصبح ناصعاً نقياً [3].

بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلون بها في الإمامة:

(1) منهاج السنة (330/7، 332)، مجموع الفتاوى (416/4).
(2) دراسات في عهد النبوة للشجاع، ص270.
(3) دراسات في عهد النبوة للشجاع، ص270.

1 - حديث الطائر:

ومن أهم أدلة الشيعة الإمامية كذلك: حديث الطائر المشوي، روى الحاكم في المستدرك عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله فرخ مشوي فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**»، قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء عليّ رضي الله عنه فقلت: إن رسول الله على حاجة، ثم جاء فقال رسول الله ﷺ: «**افتح**»، فدخل، فقال رسول الله ﷺ: «**ما حبسك يا علي؟**» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «**ما حملك على ما صنعت؟**» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الرجل قد يحب قومه**» [1].

روى هذا الحديث بأسانيد لا تخلو من ضعف، بالإضافة إلى أن كثرة الروايات المسندة إلى أنس بن مالك رضي الله عنه وعدم صحة سند واحد منها أمر يدعو للعجب والدهشة، فأين أصحاب أنس من هذا الحديث وقد صحبوه السنين الطوال؟ لم نر أي واحد منهم قد روى هذا الحديث، وهم من هم في الثقة والضبط، كأمثال الحسن البصري، وثابت البناني، وحميد الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن يروى عن أنس ولا يعرف، قال ابن كثير: ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه - أي حديث الطير - سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني [2].

وقال ابن الجوزي: قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك [3]، وقال ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل [4]، وقال الزيلعي: كم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف [5].

---

(1) المستدرك (130/3، 131) ضعيف من حيث السند والمتن.
(2) البداية والنهاية (354/7).
(3) العلل المتناهية (225/1، 234).
(4) منهاج السنة (99/4).
(5) تحفة الأحوذى (24/10).

2 - حديث الدار:

ومن الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية على نصية الإمامة حديث الدار، حيث يري الشيعة أن رسول الله ﷺ نص على إمامة علي منذ بداية البعثة، وأثناء عرضه الإسلام على كفار مكة، ومنذ مطالبته إياهم بترك الأوثان وإفراد الواحد القهار بالعبادة، لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ :{وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤} [الشعراء: 214] دعاني رسول الله ﷺ فقال: «**يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتك الأقربين**» فضقت بذلك ذرعاً وعرفت أنى متى أبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمت علي حتى جاء جبرائيل، فقال: يا محمد إنك إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك فاصنع لنا صاعاً من الطعام واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عساً من لبن، ثم اجمع لي بنى عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم لـه وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم فجئت به فلما وضعته تناول رسول الله خدية من اللحم فشقها بأسنانه ثم ألقاها في نواحي الصحفة، ثم قال: «**خذوا باسم الله**»، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وما أرى إلا موضع أيديهم وايم الله الذي نفسي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم يأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: اسق القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، وايم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله، فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام فقال: لقد سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله، فقال: الغد يا علي، إن هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل أن أكلمهم فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إلى. فقال: ففعلت، ثم جمعتهم ثم دعاني بالطعام فقربته لهم ففعل كما فعل بالأمس فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، ثم قال: اسقهم فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثم تكلم رسول الله ﷺ، فقال: «**يا بنى عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم**». قال: فأحجم القوم عنها جميعاً وقلت - وإني لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً [1]: - أنا يا رسول الله أكون

(1) مع أن عمره آنذاك ما يقارب عشر سنوات.

وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: **«إن هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا لـــه وأطيعوا»**، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفي سياق آخر... فلم يجبه أحد منهم فقام علي وقال: أنا يا رسول الله قال: **«اجلس»** ثم أعاد القول على القوم ثانياً، فصمتوا، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله، فقال: **«اجلس»** ثم أعاد القول على القوم ثالثاً فلم يجبه أحد منهم، فقام علي فقال: أنا يا رسول الله، فقال: **«اجلس أنت أخي»** [1].

وهذا الحديث باطل سنداً ومتناً: أما سنداً، ففي سنده عبد الغفار بن القاسم وعبد الله ابن عبد القدوس، فأما عبد الغفار بن القاسم فهو متروك لا يحتج به، قال عنه علي بن المدينى: كان يضع الحديث، وقال يحيي بن معين [2]: ليس بشيء.

وروى عباس بن يحيي: ليس بشيء. وقال البخاري: ليس بالقوى عندهم - أي عند علماء الجرح والتعديل - وقال عنه ابن حبان: يقلب الأخبار ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين، وقال النسائي: متروك الحديث [3]، وليس عبد الله بـــن عبد القدوس بأحسن حالاً من سابقه، بل هو مجروح أيضاً عند عامة علماء الحديث، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطنى: ضعيف [4].

وأما من ناحية المتن فالحديث واضح البطلان لأسباب وهي:

(أ) هذه الرواية معارضة لرواية أخري اتفق أهل الحديث على صحتها وثبوتها، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت**{**وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤**}** [الشعراء: 214]، صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: **«يا بني فهر، يا بنى عدي»**، لبطون قريش حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش فقال: **«أرأيتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي»**، قالوا: نعم ما جربنا عليك إلا

---

(1) المراجعات المراجعة (350/1) من كتاب الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات، أبو مريم بن محمد الأعظمي.

(2) المجروحين لابن حبان، ص13.

(3) الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص210.

(4) ميزان الاعتدال (457/2).

صدقاً، قال: **«فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»**، فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا، فنزلت{تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝} [1] [المسد: 1، 2].

(ب) الشيعة الاثنا عشرية طالما ادعوا النص الصريح على خلافة علي وأنه هو الوصي والمستحق الوحيد لهذا المنصب، وأن النصوص متضافرة في إثبات ذلك، وهذا الحديث بدحض قولهم، إذ فيه أن النبي ﷺ دعا قومه لنصرته وأن من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده، ولم يخص علياً بذلك بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولما لم يجد ناصراً غير علي قال له ما قال، وهذا يدل على أن علياً لا يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأن النبي ﷺ اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر في علي، فهل هذا يتوافق مع ما يدعيه القوم من أن علياً منصوص عليه من قبل السماء [2].

3 – حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وأحاديث أخري موضوعة:

والأحاديث الموضوعة في هذا الباب كثيرة جداً، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: **«أنا مدينة العلم وعلي بابها»**، فهذا الخبر مطعون فيه، إذ أنكره البخاري وقال عنه يحيي بن معين: لا أصل له وذكره ابن الجوزى في الموضوعات، وقال النووى والذهبي: إنه موضوع [3].

ويقول الألباني – رحمه الله: وحديث **«أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»**. موضوع رواه العقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل، والطبراني في الكبير والحاكم عن ابن عباس ورواه ابن عدي والحاكم عن جابر رضي الله عنه [4]، وكذلك حديث **«من ناصب علياً بالخلافة فهو كافر»**. فلا أثر له بوجه في كتاب أهل السنة [5] أصلاً، وهذه النماذج تكشف عن ضعف ما استند إليه الروافض من حجج اختصاص علي رضي الله عنه وتعيينه دون غيره للخلافة.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون من أن ما استدل به الشيعة الروافض من

---

(1) البخاري رقم (4492).
(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص224.
(3) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، ص71 رقم (257) الفتاوى (410/4).
(4) ضعيف الجامع الصغير (13/2) رقم (1416).
(5) منهاج السنة (107/4، 108) دراسة عن الفرق، جلي، ص195.

نصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضي مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم [1]، وما أورده ابن حزم من أن سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة، فموضوعة يعرف ذلك من له أدني علم بالأخبار ونقلها [2].

ويعترف الكاتب الشيعي ابن أبي الحديد بأثر الشيعة في وضع الأحاديث لتأييد مذهبهم في الإمامة فيقول: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية " يريد بعض السنيين " ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها " أبي بكر " أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث... فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا في وضع الأحاديث، ولقد كان الفريقان في غنية عما اكتسباه، ولقد كان في فضائل علي الثابتة الصحيحة وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية [3]، ورغم ضعف هذه الحجج وعدم قوتها فإننا نجد أن بعض الشيعة المعاصرين لا زالوا يرددونها في كتاباتهم ويستشهدون بها لإثبات معتقداتهم في الإمامة، وهذا أحد أئمتهم يذهب إلى أن الرسول يعد غير مبلغ للرسالة لو لم يعين علياً خليفة من بعده [4]، ويقول: إن الرسول الكريم قد كلمه الله وحياً أن يبلغ ما أنزل الله إليه، فيمن يخلفه في الناس ويحكم هذا الأمر فقد اتبع ما أمر به وعين أمير المؤمنين علياً للخلافة [5]. وقولهم هذا يناقض كل ما يدعونه من آيات وأحاديث يستدلون بها على الإمامة، لأنه يلزم من قولهم هذا أنه إلى واقعة حديث غدير خم، لم يكن الله سبحانه وتعالى ورسوله قد نصا على إمامة علي.

ويكفي في نقد نظرية الإمامة عند الشيعة الإمامية أنه لا سند لهم فيها إلا عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصية من النبي ﷺ، ومحصورة بالوحي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن

---

(1) المقدمة، ابن خلدون، ص197.
(2) الفصل، ابن حزم (148/4).
(3) شرح نهج البلاغة (48/11، 50) نقلاً عن دراسة عن الفرق، لشيخي الدكتور أحمد جلي، ص195، 196.
(4) دراسة عن الفرق ص196.
(5) الحكومة الإسلامية للخميني ص42، 43، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص196.

سبأ، كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم [1]، لأنه كان يهودي الأصل يري أن يوشع بن نون هو وصي موسي، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب رضي الله عنه [2].

رابعاً: التوحيد والشيعة الاثنا عشرية:

جعل الشيعة العقيدة في الإمام أساساً لمذهبهم وركناً من أركان الدين، وأصبح الإمام عندهم جزءاً من العقيدة، وينسب الشيعة إلى بعض أئمتهم القول بأن من أصبح من هذه الأمة لا إمام لـه أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذا الحال مات ميتة جاهلية [3]، ذلك لأن الإمام في تصور الشيعة يختلف اختلافاً كلياً عن تصور المسلمين جميعاً لخليفتهم، إذ إن المسلمين يعدون الإمام أو خليفة المسلمين شخصاً عادياً في تكوينه ومعارفه، وأن دوره لا يتجاوز دور المنفذ لشرع الله وأنه يعرض لـه الخطأ والانحراف، كما يعرض لسائر الناس فيقوم ويعارض إذا خالف أمر الله، وفوق هذا، فإن الخليفة يختار وينتخب من قبل الجماعة المسلمة وفقاً لمبدأ الشوري [4].

وخلافاً لهذا التصور يذهب الشيعة إلى أن الأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً، وأن لهم ولاية تكوينية إلى جانب الولاية الحكمية، وقد نسبوا إلى رسول الله حديثاً أسندوه إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه [5].

ويقول أحد أئمة الشيعة المعاصرين: وثبوت الولاية والحاكمية للإمام، لا يعنى تجرده من منزلته التي هي لـه عند الله ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة - عليهم السلام - كانوا قبل هذا العالم أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفي ما لا يعلمه إلا الله.

---

(1) رجال الكشي ص108، 109، أصول مذهب الشيعة الإمامية (792/2).
(2) أصول مذهب الشيعة (792/2).
(3) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص197.
(4) النظام السياسي للدولة الإسلامية، ص147 - 236.
(5) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص198.

وقد قال جبرائيل - كما ورد في روايات المعراج - لو دنوت أنملة لاحترقت، وقد ورد عنهم عليهم السلام إن لنا حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل [1]. وبناء على هذا التصور للإمام فإن دوره لا يقف عند تنفيذ شرع الله بل له هيمنة على شئون الكون ومجرياته، فعلي عندهم الحاكم المهيمن الشرعي على شئون البلاد والعباد، وأن الملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم، لأنهم يخضعون للحق في قيامه، وقعوده، وفي كلامه وصمته، وفي خطبه وصلواته وحروبه [2].

وقد أثر اعتقاد الشيعة في الأئمة على عقيدتها في توحيد الله سبحانه بسبب الغلو، وإليك بيان ذلك:

1 - نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة:

فأول ما نفاجأ به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده، غيروا معناها إلى الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهي عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة، ففي قوله تعالى:{وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر: 65].

جاء في الكافي [3] - أصح كتاب عندهم في الرواية -، وفي تفسير القمي [4] - عمدة تفاسيرهم - وفي غيرهما من مصادرهم المعتمدة [5]، تفسيرها بما يلي: يعنى إن أشركت في الولاية غيره [6]، وفي لفظ آخر: لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك [7]. وقد ساق صاحب البرهان في تفسير القرآن أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور [8]، وقد جاء في سبب نزولها عندهم: أن الله عز وجل حيث أوحي إلى نبيه ﷺ أن يقيم علياً للناس علماً اندس إليه معاذ بن جبل فقال: أشرك في ولايته الأول والثاني - يعنون أبا بكر وعمر -، حتى يسكن الناس إلى قولك

(1) الحكومة الإسلامية، آية الله الخميني، ص93، 94.
(2) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص200.
(3) أصول الكافي (427/1) رقم (76).
(4) تفسير القمى (251/2).
(5) البرهان (83/4)، وتفسير الصافي (328/4).
(6) هذا لفظ الكليني في الكافي، أصول الشيعة (519/2).
(7) أصول الشيعة (519/2).
(8) البرهان (83/4)، أصول الشيعة (519/2).

ويصدقوك، فلما أنزل الله عز وجل:{۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ} [المائدة: 67]، شكا رسول الله إلى جبرائيل فقال: إن الناس يكذبونني ولا يقبلون منى، فأنزل الله عز وجل:{وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر: 65].

وحتى يدرك القارئ مدي تحريفهم لآيات الله وتآمرهم لتغيير الآية وما قبلها وما بعدها وتتبع ذلك بيان معناها، قال تعالى:{قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ۝٦٤ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر: 64 - 66]، فالآية كما هو واضح من سياقها تتعلق بتوحيد الله في عبادته، فهم غيروا الأمر فاعتبروا الآية متعلقة بعلي، مع أنه ليس لـه ذكر في الآية أصلاً، فكأنهم جعلوه هو المعبر عنه بلفظ الجلالة (الله) وجعلوا (العبادة) هي الولاية. والآية واضحة المعنى بينة الدلالة، ليس بين معناها وتأويلهم المذكور أدني صلة [1]، قال أهل العلم في تفسيرها: إن الله سبحانه أمر نبيه أن يقول هذا للمشركين لما دعوه إلى ما هم عليه من عبادة الأصنام، وقالوا: هو دين آبائك[2]، والمعني: قل يا محمد لمشركي قومك: أتأمرونني بعبادة غير الله أيها الجاهلون بالله، ولا تصلح العبادة لشيء سواه سبحانه.

ولما كان الأمر بعبادة غير الله لا يصدر إلا عن غبي جاهل ناداهم بالوصف المقتضي ذلك فقال:{أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ۝٦٤} [الزمر: 64]، ثم بين سبحانه أنه قد أوحي إلى نبيه وإلي الرسل من قبله: لئن أشركت بالله ليبطلن عملك. وهذا في بيان خطر الشرك وشناعته، وكونه بحيث ينهي عنه من لا يكاد يباشره فكيف بمن عداه؟ ثم قال سبحانه:{بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ} لا تعبد ما أمرك به المشركون بل اعبد الله وحده دون كل ما سواه من الآلهة الباطلة والأوثان [3].

فالمعني كما تري واضح جلي، لا يلتبس إلا على صاحب هوى مغرض، قد أعماه هواه عن رؤية الحق... فهذه الزمرة التي وضعت هذه الروايات كان جل همها، وغاية قصدها البحث عن سند لدعواهم في الإمامة في القرآن الكريم حتى ولو حرفوا آيات الله،

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (520/2).
(2) تفسير ابن كثير (67/4)، تفسير البغوى (284/4).
(3) تفسير الطبري (24/24)، تفسير القرطبي (276/15، 277)، فتح القدير (474/4)، روح المعانى للألوسي (23/24، 24).

فكانت تخبط في هذا الأمر خبط عشواء، لا تستند في الاستدلال إلى أصل في لغة أو عقل فضلاً عن الشرع والدين، كما يظهر في النص الإساءة للنبي ﷺ بتصويره في موقف الخائف الوجل من قومه، والمتردد في تنفيذ أمر ربه، حتى إنه لم يفارق هذا الموقف إلا حينما نزل عليه التهديد بإحباط عمله [1].

2 - الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:

قالوا: إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة [2]، وقالوا: فإن من أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله عز وجل لم يقبل الله عز وجل شيئاً من أعماله [3]، وزعموا أن جبرائيل عليه السلام نزل على النبي ﷺ فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويقول: خلقت السماوات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبداً دعانى هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقينى جاحداً لولاية علي لأكببته في سقر [4].

والروايات في هذا المعنى كثيرة وكلها باطلة لا يصح منها شيء، وكل هذه الروايات ليست من الإسلام في شيء، فأمامنا كتاب الله سبحانه ليس فيه مما يدعون شيء، وهو الفيصل الأول، والمرجع الأول في كل خلاف، فالقرآن الكريم ذكر أن أصل قبول الأعمال هو التوحيد وسبب الحرمان هو الشرك، قال تعالى:{إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ} [المائدة: 72]، وقوله:{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ} [النساء: 48].

وكل ما ذكر من مبالغات الشيعة تكذبها آيات القرآن، فالله سبحانه يقول:{مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢} [البقرة: 62]. ولم يذكر سبحانه من ضمن ذلك الولاية، وكذلك قال سبحانه:{مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ}

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (522/2).
(2) أصول الكافي (437/1).
(3) أمالي الصدوق، ص154، 155.
(4) المصدر نفسه، ص290، بحار الأنوار (167/27).

[المائدة: 69]، وهم يزعمون أن ولاية الاثنى عشر أعظم من الصلاة وسائر أركان الإسلام، والصلاة ذكرت في القرآن بلفظ صريح واضح في أكثر من ثمانين موضعاً، ولم تذكر ولايتهم مرة واحدة، فهل أراد جل شأنه ضلال عباده، أو لم يبين لهم طريق الوصول إليه، سبحانه هذا بهتان عظيم:{وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ} [التوبة: 115].

وقد جاء في رواياتهم ما ينقض ما قالوه، وإن كانت لا تلبث تأويلاتهم، أو تقيتهم من وأد مثل هذه النصوص المعتدلة، ولكن نذكر ذلك لعل عاقلاً يتعظ، أو غافلاً ينتبه، أو نائماً يستيقظ، ولإقامة الحجة على المعاند من كتبهم، وبيان ما عليه نصوصهم من تناقض... جاء في تفسير فرات: قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله ﷺ يقول لما نزلت:{قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ} [الشورى: 23] قال جبرائيل: يا محمد إن لكل دين أصلاً ودعامة، وفرعاً وبنياناً، وإن أصل الدين ودعامته قول: لا إله إلا الله، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه [1].

فهذا النص يخالف ما تذهب إليه أخبارهم، حين يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية، ويعد محبة أهل البيت هي الفرع وهي مشروطة بمن وافق الحق منهم ودعا إليه [2].

3 - اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقه:

تقول الشيعة الإمامية: إن الأئمة الاثنى عشرية هم الواسطة بين الله وخلقه، قال المجلسي عن أئمته: فإنهم حجب الرب والوسائط بينه وبين الخلق [3]، وعقد لذلك باباً بعنوان: باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم [4]، وجاء في كتاب عقائد الإمامية أن الأئمة الاثنى عشر هم: أبواب الله والسبل إليه... إنهم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق [5].

ومن المسائل الموجودة في كتبهم ومصادرهم والتي هي تصب في هذه المعانى:

---

(1) تفسير فرات ص148، 149، بحار الأنوار (23 / 247).
(2) أصول الشيعة الإمامية (535/2).
(3) بحار الأنوار (97/23).
(4) بحار الأنوار (97/23).
(5) عقائد الإمامية للمظفر، ص98، 99.

(أ) قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة:

قال أبو عبد الله - على حد زعمهم - بلية الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا [1]. وتقول أخبارهم: قال أبو جعفر: بنا عُبد الله، وبنا عُرف الله، وبنا وُحِّد الله [2].

فهذه النصوص لا تنفي الهداية عن الأمة، ولكن تجعل مصدرها الأئمة والحق أن الهداية بمعني التوفيق إلى الحق وقبوله، لا يملكها إلا رب العباد، ومقلب القلوب والأبصار والذي يحول بين المرء وقلبه، والذي إذا قال للشيء: كن فيكون.. والشيعة في إطلاقها هذه العبارات بلا أي قيد تجعل لأئمتها مشاركة لله في هذه الهداية، والله سبحانه هو الهادي وحده لا شريك له [3]، قال تعالى:{مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾} [الكهف: 17] ويقول لنبيه ﷺ:{إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ} [القصص: 56]، أما هداية الدلالة على الحق والإرشاد إليه فهذه وظيفة الرسل ومن تبعهم بإحسان، ولا تنحصر في الاثنى عشر{قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى} [يوسف: 108]، وإطلاق القول بأن هداية العباد لا تتم إلا بالأئمة جرأة على الله [4].

(ب) قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة:

قالوا: لا يفلح من دعا بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، جاء في أخبارهم عن الأئمة: من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك [5]، وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، صلوات الله عليهم أجمعين [6].

هذا ما تقوله الشيعة الرافضة وتفتريه، ولكن الله يقول:{وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا} [الأعراف: 180]، ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة ومقامات الأئمة أو

---

(1) أمالي الصدوق، ص363، أصول الشيعة (539/2).
(2) بحار الأنوار (103/23).
(3) أصول الشيعة الإمامية (540/2).
(4) أصول الشيعة الإمامية (540/2).
(5) وسائل الشيعة (1142/4)، أصول الشيعة (541/2).
(6) وهذا أحد أبواب بحار الأنوار (319/26).

مشاهدهم.

كما قال جل شأنه:{وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ} [غافر: 60]، ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال: ادعونى بأسماء الأئمة أستجب لكم، بل إن هذا الأمر الذي تدعيه الشيعة وتفتريه من أسباب رد الدعاء وعدم قبوله، لأن الإخلاص في الدعاء لله أصل في الإجابة والقبول، قال تعالى:{فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿١٤﴾} [غافر: 14]،{وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ} [الأعراف: 29] وهؤلاء الأئمة من سائر البشر{إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾} [الأعراف: 194]، ولم يجعل الله عز وجل بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه ولياً صالحاً، ولا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلاً، بل الجميع عباد الله{لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ} [النساء: 172] وقوله:{إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾} [مريم: 93].

وأما دعوى أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة فهي دعوى باطلة، إنما الأنبياء دعوا الله عز وجل باسمه سبحانه وبوحدانيته جل شأنه، وأيوب عليه السلام توسل بأسماء الله الحسنى وأنه - عز وجل - أرحم الراحمين{۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَـٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾} [الأنبياء: 83، 84]، وأما يونس عليه السلام فتوسل لله بوحدانيته، قال تعالى:{وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـْۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾} [الأنبياء: 87، 88].

والكلمات التي قالها آدم عليه السلام وزوجه هي كما قال الله سبحانه:{قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾} [الأعراف: 23].

وهذه المقالة من الشيعة معلوم فسادها من الدين بالضرورة وقد نقلت كتب الشيعة نفسها ما يناقض هذه الدعوى عن الأئمة في مناجاتهم لله ودعائهم له، وما من إمام إلا قد

رووا عنه الكثير من الدعاء ومناجاته وقد أتي على أكثره المجلسي في بحاره [1].

(جـ) قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله:

قال ابن تيمية رحمه الله: حدثني الثقات أن فيهم من يري الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراك بالله أعظم من عبادة الله وحده، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت [2].

وجاء في الكافي وغيره: إن زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة [3]، وخصت الروايات الشيعية الموضوعة زيارة الحسين يوم عرفة بفضل خاص، تقول: من أتي الحسين عارفاً بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات.. ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له عشرين حجة ومئة عمرة، ومن أتاه يوم عرفة عارفاً بحقه كتب الله له ألف حجة وألف عمرة مبرورات متقبلات، وألف غزوة مع نبي مرسل أو إمام عادل [4].

وليست زيارة قبر الحسين عند هؤلاء أفضل من الحج فحسب، بل هي أفضل الأعمال، جاء في رواياتهم: إن زيارة قبر الحسين أفضل ما يكون من الأعمال [5]، وفي رواية أخري: من أحب الأعمال زيارة قبر الحسين [6].

وهكذا تنسي شرائع الإسلام وأوامره، ويهتم بالقبور والأضرحة، ويجعلونها من أفضل الأعمال بلا دليل إلا ما صنعته أوهامهم، وأوحاه لهم شياطينهم، ليشرعوا من الدين ما لم يشرعه الله [7].

وقد جعل هؤلاء القوم زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم ووضعوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت الله الحرام.

قال ابن تيمية – رحمه الله: وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (545/2).
(2) منهاج السنة (124/2).
(3) ثواب الأعمال، ابن بابويه، ص52، تهذيب الأحكام للطوسي (16/2).
(4) فروع الكافي (324/1) للكليني، من لا يحضره الفقيه، بابويه (182/1).
(5) كامل الزيارات، ص146، أصول الشيعة الإمامية (561/2).
(6) أصول الشيعة الإمامية (561/2).
(7) أصول الشيعة الإمامية (561/2).

كتاباً سماه " مناسك المشاهد " جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف إلا به ولا يصلي إلا إليه، ولم يؤمر إلا بحجه [1]، ومن رجع إلى مصادر الشيعة الرافضة التي تتحدث عن المشاهد يري العجب العجاب، والانحراف عن كتاب الله وهدي الرسول ﷺ، ومن أراد التوسع فلينظر إلى كتاب أصول مذهب الشيعة الإمامية [2]

إن للمسلمين كعبة واحدة يتجهون إليها في صلاتهم ودعائهم، ويحجون إليها، ويطوفون بها، أما الشيعة فلهم مزارات ومشاهد عبارة عن أضرحة الموتى من الأئمة [3]، وهذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه سواء أكان فاعله منتسباً إلى السنة أم إلى التشيع، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد ولا شرع لأمته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين، بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم:**{**وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ٢٣**}** [نوح: 23].

قال ابن عباس وغيره: هؤلاء... أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت [4]. وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الهياج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ **«أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»** [5]، وهذا المعني أقرت به بعض روايات الشيعة، فقد روى الكلينى عن أبي عبد الله، قال أمير المؤمنين: بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: **«لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته»** [6]، وعن أبي عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ وآله أن يصلي على قبر أو يقعد

---

(1) منهاج السنة (175/1)، مجموع الفتاوي (17، 498).
(2) أصول مذهب الشيعة الإمامية (550/2 - 586).
(3) المصدر نفسه (580/2).
(4) البخاري، فتح الباري (667/8) موقوف علي ابن عباس من حكم المرفوع قاله الألباني - رحمه الله - في شرح العقيدة الطحاوية، ص80.
(5) مسلم، كتاب الجنائز، رقم 969.
(6) فروع الكافي (227/2)، وسائل الشيعة (869/2).

عليه أو يبني عليه[1]، وعن أبي عبد الله قال: لا تبنوا على القبور.. فإن رسول الله ﷺ كره ذلك [2]، وعنه أيضاً عن آبائه عن رسول الله نهى أن تجصص المقابر [3].

وقد زعم الحر العاملي أن هذا النهي يشمل كل قبر غير قبر النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وأن هذا النهي لمجرد الكراهة [4]، وصيغة العموم واضحة في هذه الروايات، كما أن دلالة التحريم بينة، ولا دليل عند العاملي سوى ما شذت به طائفته في واقعها وفي جملة من رواياتها، والشذوذ دليل على البطلان لمخالفته لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة بمن فيهم أهل البيت الذين أثر عنهم التحذير من ذلك، لأن ذلك وسيلة للشرك بالله، ثم إن الحكمة التي ورد من أجلها النهي لا تفرق بين قبر وقبر، وقد يكون الخطر في قبور الأئمة أشد لعظيم الافتتان بهم، ولهذا كان أصل الشرك هو الغلو في الصالحين [5].

4 - قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء:

تزعم الشيعة الإمامية في رواياتها أن الله سبحانه وتعالى خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجري طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون [6]. شرح شيخهم المجلسي النص السابق: فقال: وأجري طاعتهم عليها، أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات، كشق القمر وإقبال الشجر وتسبيح الحصي وأمثالها مما لا يحصي، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع [7]... وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا فيما ذكره المفيد في الاختصاص، والمجلسي في البحار وغيرهما عن أبي جعفر قال: من أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين [8]فهو حلال لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام

---

(1) تهذيب الأحكام للطوسي (130/1)، وسائل الشيعة (869/2).
(2) تهذيب الأحكام (30/1)، المحاسن للبرقي ص612.
(3) من لا يحضره الفقيه (194/2) ابن بابويه، وسائل الشيعة (870/2).
(4) أصول الشيعة الإمامية (584/2).
(5) تيسير العزيز الحميد لشرح كتاب التوحيد، ص305.
(6) أصول الكافي (441/1)، بحار الأنوار (340/25).
(7) بحار الأنوار (341/25، 342).
(8) الظالمون في معتقدهم هم خلفاء الدولة الإسلامية، ما عدا أمير المؤمنين علياً وابنه الحسين رضي الله عنه، لأن بقية أئمتهم لم يتولوا الخلافة ولا يوماً واحداً، وكل خليفة من غيرهم هو ظالم وغاصب لحق

.[1]

ومن المعلوم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن من أصول التوحيد الإيمان بأن الله سبحانه هو المشرع وحده سبحانه يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء، لا شريك لـه في ذلك، ورسل الله يبلغون شرع الله لعباده، ومن ادعي أن لـه إماماً يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء فهو داخل في قولـه سبحانه:{أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ} [الشوري: 21].

إن حق التشريع لا يملكه إلا رب العباد، والرسل عليهم الصلاة والسلام إنما هم مبلغون عن الله سبحانه لا يحرمون ولا يحلون إلا ما يأمرهم الله به، ويوحيه إليهم، وقد قال الله جل شأنه فيمن اتبع مشايخه فيما يحلون ويحرمون من دون شرع الله وحكمه، قال سبحانه:{ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ} [التوبة: 31]، فجعل سبحانه اتباعهم فيما يحلون من الحرام ويحرمون من الحلال كما جاء في تفسير الآية [2]عبادة لهم، حيث تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يتلقي إلا من جهة الله عز وجل[3].

5 - قولهم: بأن الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء:

عقد صاحب الكافي لهذا باباً بعنوان: باب أن الأرض كلها للإمام [4]، ومما جاء فيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أما علمت أن الدنيا للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء جائز لـه ذلك من الله [5].

فهذا النص شرك في ربوبية الله سبحانه، لأن الله جل شأنه يقول:{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ} [البقرة: 107]، ويقول سبحانه:{وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝١٨} [المائدة: 18]، ويقول جل شأنه:{لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ} [المائدة: 120]، وقال:{ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

الأئمة على حد زعمهم.

(1) الاختصاص ص330، بحار الأنوار (334/25).

(2) تفسير الطبري (113/1، 114)، تفسير ابن كثير (373/2، 374).

(3) تفسير ابن عطية (166/8).

(4) أصول الكافي (407/1، 410).

(5) المصدر السابق (409/1).

وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ} [الفرقان: 2]، وقال سبحانه:{فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ ﴿٢٥﴾} [النجم: 25]، كما قال سبحانه:{۞ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ} [سبأ: 24]، وقال سبحانه:{هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ} [فاطر: 3]، وقال:{فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓ} [العنكبوت: 17]. فهو سبحانه قد تفرد بالملك والرزق والتدبير، لا شريك لـه في ذلك [1].

6 - إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة:

عن سماعة بن مهـــران قـــال: كنت عند عبد الله عليه السلام، فأرعدت السماء وأبرقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق فإنه من أمر صاحبكم، قلت: من صاحبنا؟ قال: أمير المؤمنين عليه السلام [2].

يعنى: كل ما وقع من رعد وبرق فهو من أمر علي، لا من أمر الواحد القهار، فماذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، والله جل شأنه يقول:{هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾} [الرعد: 12] ؟ أليست هذه هي السبئية قد أطلت برأسها المشوه من خلال كتب الاثنى عشرية؟ أليس هذا ادعاء لربوبية علي رضي الله عنه، أو أن لـه شركاً في الربوبية؟ كيف يتجرأ قلم المجلسي ومن قبله المفيد على كتابة هذه الأسطورة ونسبتها إلى جعفر؟ فإن هذا الإيحاء لا يخفى على أمثالهم، ولا يؤمن بهذا ويدعو إليه إلا كل زنديق وملحد، والعجب من قوم يستقون دينهم من كتب حوت هذا الغثاء، ويعظمون شيوخاً يجاهرون بهذا البلاء، أليس فى هذه الطائفة من صاحب عقل ودين يعلن الصيحة والنكير على هذا الضلال المنتشر والكفر المبين، ويبرئ أهل البيت الأطهار من هذا الدرن القاتل وينقى ثوب التشيع مما لطخه به شيوخ الدولة الصفوية من كفر وضلال، أم أن كل صوت صادق إما أن يعاجل بالقتل كما فعلوا مع الكسروى، أو يحمل قولـه على التقية كما صنعوا فى الكثير من رواياتهم، وطائفة من أقوال شيوخهم، فهل وصل هذا المذهب فى سبيل دعوته إلى نور الحق إلى طريق مسدود[3]؟.

7 - الجزء الإلهى الذى حل فى الأئمة:

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (622/2).
(2) الاختصاص للمفيد، ص327، بحار الأنوار (33/27).
(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 624).

وترد روايات عند الشيعة الإمامية تدعى بأن جزءاً من النور الإلهى حل بعلى [1]، قال أبو عبد الله: ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا [2]، ولكن الله خلطنا بنفسه [3].

وهذا الجزء الإلهى الذى فى الأئمة - كما يزعمون - أعطوا به قدرات مطلقة، ولذلك فإن من يقرأ ما يسمونه معجزات الأئمة - وتبلغ مئات الروايات - يلاحظ أن الأئمة أصبحوا كرب العالمين - تعالى وتقدس عما يقولون - فى الإحياء والإماتة والخلق والرزق[4]، إلا أن رواياتهم تربط هذا بأنه من الله كنوع من التلبيس والإيهام، ويكفى فى فساده مجرد تصوره، إذ هو مخالف للنقل والعقل والسنن الكونية، كما هو منقوض بواقع الأئمة وإقراراتهم، حيث يزعم الشيعة أن الأئمة عاشوا مظلومين ومضطهدين، ورسول الهدى ﷺ يقول - كما أمره ربه:{قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرّٗا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ} [الأعراف: 188].

ومن الطريف أن كتب الشيعة مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروى ما يخالف هذا، لتثبت تناقضها فيما تقول، كالعادة فى كل كذب وباطل، فقد جاء فى رجال الكشى أن جعفر بن محمد قال: فوالله ما نحن إلا عبيد الذى خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون. ويلهم، ما لهم لعنهم الله فقد آذوا الله وآذوا رسوله ﷺ فى قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلى بن الحسن ومحمد بن على صلوات الله عليهم... أشهدكم أنى امرؤ ولدنى رسول الله ﷺ، وما معى براءة من الله، إن أطعته رحمنى وإن عصيته عذبنى عذاباً شديداً [5]. ولكن شيوخ الشيعة يعدون مثل هذه الإقرارات من باب التقية، فأضلوا قومهم سواء السبيل، وأصبح مذهب الشيعة مذهب الشيوخ لا مذهب الأئمة [6].

---

(1) المصدر نفسه (2 / 628).
(2) أصول الكافى (1 / 440)، المصدر السابق (1 / 441، 442).
(3) أصول الكافى (1 / 435).
(4) أصول الشيعة الإمامية (2 / 630).
(5) رجال الكشى، ص 225، 226.
(6) أصول الشيعة الإمامية (2 / 630).

8 - قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء:

عقد لذلك صاحب الكافى باباً بعنوان: (باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء) [1]، وضمه طائفة من رواياتهم، وعقد باباً آخر بعنوان (باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا) [2]، وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن روايات هذه الأبواب[3]: قال أبو عبد الله - كما يكذبون : إنى لأعلم ما فى السموات وما فى الأرض وأعلم ما فى الجنة وأعلم ما فى النار، وأعلم ما كان وما يكون [4]، وعن سيف التمار قال: كان مع أبى عبد الله رضى الله عنه جماعة من الشيعة فى الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أنى أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس فى أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وآله وراثة [5].

فهذا نموذج من غلو الشيعة الرافضة، وهذا بعض ما عندهم، فالغلو أساس مذهبهم وأصله، وقد نهى الله عز وجل وحذر من الغلو لما فيه من منافاة التوحيد وأصل الشرك قديماً وحديثاً، قال تعالى:**{**قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ**}** [المائدة: 77].

قال ابن كثير – رحمه الله – فى تفسيره عند هذه الآية: أى لا تجاوز الحد فى اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتكم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتم فى المسيح وهو نبى من الأنبياء فجعلتموه إلهاً من دون الله، وما ذاك إلا لاقتدائكم بشيوخكم شيوخ الضلال الذين هم سلفكم ممن ضل قديماً**{**قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾**}** [المائدة: 77] أى خرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغواية والضلال [6]، وقال تعالى:**{**يَٰٓأَهْلَ

---

(1) أصول الكافى (1 / 260، 262).
(2) المصدر السابق (1 / 258).
(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 679).
(4) أصول الكافى (1 / 261).
(5) المصدر نفسه (1 / 260، 261).
(6) تفسير ابن كثير (2 / 85).

ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ} [النساء: 171]. فالله عز وجل في هاتين الآيتين ينهي عن الغلو والإطراء وتجاوز الحد، وفيه رد صريح على الشيعة الرافضة وكل من سلك هذا المسلك تجاه من يعظمهم، وقد أمر الله عز وجل نبيه محمداً ﷺ أن يبين للناس أنه لا يملك لنفسه شيئاً وأن النفع والضر بيد الله، وأن علم الغيب لا يعلمه إلا الله، قال تعالى:{قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ٥٠} [الأنعام: 50]. وقال تعالى:{قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨} [الأعراف: 188]، فالله عز وجل أمره أن يفوض الأمور إليه وأن يخبرهم عن نفسه أنه لا يعلم غيب المستقبل ولا اطلاع لـه على شيء من ذلك [1].

كل ذلك سداً للطرق الموصلة إلى الغلو فيه ﷺ، وتحذيراً لأمته أن يغلوا فيه كما غالت اليهود والنصاري في أنبيائهم، فإذا كان هذا في حق سيد الخلق، وأعظمهم منزلة عند الله فغيره من باب أولي، وبهذا يظهر بطلان دعوى الرافضة في الأئمة وزعمهم أنهم يعلمون الغيب ويعلمون ما كان وما سيكون، وجعلهم شركاء لله في الخلق والإحياء وفي الأسماء والصفات. وكيف يستقيم لهم ذلك مع قولـه تعالى أيضاً في غير ما آية من كتابه العزيز، قال تعالى:{وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ} [لقمان: 34]. وقال تعالى:{۞ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١٠٩} [المائدة: 109]. وقال تعالى:{وَمَا تَزۡدَادُ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ٨} [الرعد: 8]، وقال تعالى:{ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ} [الحج: 6]، وقال تعالى:{۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ} [الأنعام: 59]، وقولـه تعالى:{وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٨٩} [آل عمران: 189]، وقولـه تعالى:{تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١} [الملك: 1]، وغير ذلك من الآيات الواردة في هذه الباب والتي تثبت تفرده جل وعلا بعلم الغيب والتصرف بالكون، فمن نسب شيئاً من ذلك إلى أحد من المخلوقين فقد نازع الله في ربوبيته وألوهيته وهوى في الشرك، فأني لـه الإسلام مع ذلك، قال تعالى:{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ} [النساء: 48]،

(1) تفسير القرآن العظيم (373/2).

وقال:{إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢} [المائدة: 72]، وذلك أن الله عز وجل خلق الخلق لعبادته، قال تعالى:{وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦} [الذاريات: 56]، أي ليوحدوه فأرسل الرسل، وأنزل الكتب من أجل إفراده بالعبادة، قال تعالى:{وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ} [النحل: 36] والغلو ينافي تحقيق العبادة [1].

وكما حذر الله عز وجل من الغلو بكل مظاهره وصوره، فقد حذر النبي ﷺ أيضاً حماية لتوحيد الله وسداً لكل ذريعة، تكون سبباً في نقص توحيده، لأن الغلو مطية الشرك ووسيلته وما دب في أمة إلا أهلكها، فقال ﷺ محذراً أمته من هذا الداء: **«إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»** [2].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: **«لا تطروني كما أطرت النصاري ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله»** [3]، فالنبي ﷺ يحذر أمته من الغلو ومجاوزة الحد في مدحه، كما فعلت النصاري في عيسي عليه السلام، ويأمر ﷺ أن يوصف بصفة العبودية والتي قد وصفه الله بها في الإسراء فقال:{سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا} [الإسراء: 1]، كما وصفه بذلك في مقام الدعوة إليه فقال:{وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا ١٩} [الجن: 19].

وكذلك وصفه عند إنزال الكتاب عليه ونزول الملك إليه فقال:{تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ} [الفرقان: 1]، فتلك ثلاثة مقامات من أشرف المقامات وصفه ومدحه ربه جل وعلا فيها بصفة العبودية لـه، فأين الشيعة الرافضة من تلك الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الغلو والتحذير منه، الداعية إلى تحقيق العبودية؟.

إن الناظر إلى أقوال أمير المؤمنين علي وأبنائه رضي الله عنهم، يجد فيها الرد البليغ على هذا الغلو والإفراط وبراءتهم من أقوال الشيعة الرافضة وكل من غالى فيهم، كما تبين كذب تلك الروايات المنسوبة إليهم وضلالها [4]. فقد روى الإمام مسلم في

---

(1) العقيدة في أهل البيت، ص398.
(2) صحيح سنن ابن ماجة (177/2) صححه الألبانى.
(3) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (3445).
(4) العقيدة في أهل البيت، ص399.

صحيحه من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسر إليك؟ قال: فغضب وقال: ما كان النبي ﷺ يسر إلى شيئاً يكتمه عن الناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: **«لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوي محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض»** وفي رواية: أخصكم رسول الله ﷺ ؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء[1].

وفي رواية عند الإمام أحمد:.. ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئاً خاصة دون الناس [2]، وروى البخاري في صحيحه عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر [3]، وفي رواية: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله [4]... قال ابن حجر: وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت _ لاسيما علياً - أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها [5].

وقال ابن تيمية – رحمه الله – عقب إيراده لهذا الحديث:

والكتب المنسوبة إلى علي، أو غيره من أهل البيت في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب مثل كتاب الجفر والبطاقة وغير ذلك، وكذلك ما يضاف إليه من أنه عنده علم من النبي ﷺ خصه به دون غيره من الصحابة، وكذلك ما ينقل عن غير علي من الصحابة، أن النبي ﷺ خصه بشيء من علم الدين الباطن، كل ذلك باطل [6].

ومما يبين بطلان ذلك، ما روى ابن سعد عن علي بن الحسين زين العابدين أنه قال عن سعيد بن جبير - رحمهما الله: ذلك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء

---

(1) مسلم، كتاب الأضاحي رقم (1978).
(2) المسند (119/1).
(3) البخاري، كتاب العلم رقم (111).
(4) البخاري، كتاب الجهاد رقم (3047).
(5) فتح الباري (204/1).
(6) منهاج السنة (136/8).

مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء، وأشار بيده إلى العراق [1]. وجاء عن محمد ابن الحنفية محذراً الشيعة الرافضة مما تنسبه إليهم من علم خصهم به رسول الله ﷺ حيث قال: إنا والله ما ورثنا من رسول الله ﷺ إلا ما بين اللوحين [2]، وقد تواتر عن آل البيت أنهم كانوا يقولون لشيعتهم: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً [3].

وزيادة على ذلك فقد جاء في كتب الشيعة الرافضة التحذير من الغلو وبراءة آل البيت من ذلك، فقد روى المجلسي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إياكم والغلو فينا، قولوا: إنا عبيد مربوبون [4]. وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: اللهم إني برىء من الغلاة كبراءة عيسي ابن مريم من النصاري، اللهم اخذلهم أبداً، ولا تنصر منهم أحداً [5].

روى الكليني بسنده عن سديد قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيي البزار وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ في مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتى فلانة فهربت منى فما علمت في أي بيوت الدار هي [6]. وروى الكشي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنهم يقولون. قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون: تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله [7].

فهذه أقوال أئمة آل البيت الطيبين الطاهرين، كما صرحت بذلك كتب الشيعة الرافضة وهم براء مما ترميهم به الشيعة الرافضة، إذ الرافضة من أكذب خلق الله، فالنفاق دينهم والكذب ديدنهم، ولذلك قال ابن تيمية - رحمه الله - إنهم من أكذب الناس

---

(1) الطبقات الكبري (216/5).
(2) المصدر السابق (105/5).
(3) البداية والنهاية (110/9).
(4) بحار الأنوار (270/25).
(5) المصدر السابق (284/25).
(6) أصول الكافي (257/1).
(7) رجال الكشي ص193، العقيدة في أهل البيت، ص402.

في النقليات ومن أجهل الناس في العقليات [1].

إن روايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها، وقول الأئمة إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث... إلخ، والذي يرويه شيوخ الاثنى عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة، والذين أنكر الأئمة مذهبهم، فقد جاء عن أخبارهم أن أبا عبد الله قال حينما قيل له: إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. قال: والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله ولقد احتجت إلى الطعام لعيالي فضاق صدري وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه [2].

ولكن هذه الروايات هي كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس شيوخ الشيعة، وإليك مثالاً على ذلك فاسمع ما يقوله شارح الكافي تعقيباً على قول أبي عبد الله الذي نقلناه آنفاً، والذي يتعجب فيه أبو عبد الله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم أن جاريته قد اختفت في داره، فلم يدر أين هي، فكيف يقال: عنه إنه يعلم ما كان وما يكون.

قال شارح الكافي:... الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذه الجهال إلهاً، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظاً لنفسه، وإلا فهو رضي الله عنه كان عالماً بما كان وما يكون، فكيف يخفي عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدها. فإن المعنى ما علمت به علماً غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار [3].

انظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة [4].

وأما شيخهم الآخر الشعراني المعلق على الشرح فلم يعجبه هذا التكلف في تأويل الرواية، ورام ردها بأقصر طريق وهو الحكم بأن الرواية كذب، وهكذا يشيعون عن

---

(1) منهاج السنة (3/1).
(2) رجال الكشي ص274، أصول الشيعة الإمامية (685/2).
(3) شرح جامع على الكافي (30/6، 31) للمازندرانى.
(4) أصول الشيعة الإمامية (686/2).

علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الكذابين فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية... فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق والإساءة لأهل البيت [1]، وقد ادعي زرارة بن أعين أن جعفر بن محمد يعلم أهل الجنة، وأهل النار، فأنكر ذلك جعفر لما بلغه ذلك، وكفر من قاله، ولكن زرارة حينما نقل له موقف جعفر قال لمحدثه: لقد عمل معك بالتقية [2].

9 - الغلو في الإثبات (التجسيم):

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الشيعة الروافض، ولهذا قال الرازي: اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمى، وأبي جعفر الأحول [3]، وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدهم الاثنا عشرية في الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها [4].

وقد حدد ابن تيمية أول من تولي كبر هذه الفرية من هؤلاء، فقال:

وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم [5]، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، يقول عبد القاهر البغدادي: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه [6]، وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو في التجسيم في كتب الفرق وغيرها [7]. فقد كان تشبيه الله سبحانه بخلقه كان في اليهود، وتسرب إلى التشيع، وأول من تولي كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا بكتب الفرق بمذاهب ضالة غالية

---

(1) أصول الشيعة الإمامية (686/2).
(2) ميزان الاعتدال (69/2، 70).
(3) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص97.
(4) أعيان الشيعة (106/1)، أصول الشيعة الإمامية (641/2).
(5) منهاج السنة (20/1).
(6) الفرق بين الفرق، ص 65.
(7) أصول الشيعة الإمامية (642/2).

منسوبة إليهم [1].

ولكن شيوخ الاثنى عشرية يدافعون عن هؤلاء الضلال الذين استفاض خبر فتنتهم، واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بائقة منسوبة إليهم أو تكذيبها [2]، وقد كان لهشام ابن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي بالذات دور ظاهر في اتجاه التجسيم عند الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم [3]وكان الأئمة يتبرؤون منهما ومن قولهما، وحينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم وقال له: إني أقول بقول هشام. قال إمامهم أبو الحسن علي بن محمد: ما لكم وقول هشام، إنه ليس منا من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة [4].

وتفصح بعض رواياتهم عما قالوه في الرب جل شأنه وتقدست أسماؤه، فهذا أحد رجالهم [5]ينقل لأبي عبد الله - كما تقول الرواية - ما عليه طائفة من الشيعة من التجسيم فيقول: إن بعض أصحابنا يزعم أن الله صورة مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورة أمرد جعد قطط، فخر أبو عبد الله عليه السلام ساجداً، ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذي ليس كمثله شيء، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم [6].

فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلوا في الإثبات، حتى شبهوا الله جل شأنه بخلقه وهو كفر بالله سبحانه، لأنه تكذيب لقوله سبحانه:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشوري: 11]، وعطلوا صفاته اللائقة به سبحانه فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، ورواياتهم في هذا الباب كثيرة [7]، فهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات، قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان اتجاه التجسيم الذي يتزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو ثابت مستفيض في كتب أهل العلم[8].

---

(1) المصدر نفسه (643/2).
(2) بحار الأنوار (290/3، 292) دفاع المجلسي عن هؤلاء.
(3) أصول الشيعة الإمامية (646/2).
(4) التوحيد، ص104 ابن بابويه، أصول الشيعة الإمامية (646/2).
(5) سمته الرواية: يعقوب السراج، وهو من ثقاتهم، الفهرست للطوسي، ص214.
(6) التوحيد ص103، 104، ابن بابويه، أصول الشيعة (647/2).
(7) أصول الكافي (104/1، 106)، أصول الشيعة (648/2).
(8) أصول الشيعة (648/2).

10 - التعطيل عندهم:

بعد هذا الغلو في الإثبات بدأ تغير المذهب في أواخر المئة الثالثة، حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المئة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوى الملقب بالشريف الرضي، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة [1]، وكثير مما كتبوه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن العظيم في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة [2].

ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخري الشيعة يلمس بينها وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات فرقاً، فالعقل - كما يزعمون - هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه، والمسائل التي يقررها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة المتأخرون، كمسألة خلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وإنكار الصفات، بل إن الشبهات التي يثيرها المعتزلة في هذا، هي الشبهات التي يثيرها شيوخ الشيعة المتأخرون، والفرق الذي قد يلمسه القارئ في هذه المسألة، هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل، فقد جاؤوا بروايات كثيرة في الأئمة يسندون بها مذهبهم في التعطيل، ويفترون على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وبعض علماء أهل البيت كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل، واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم في نفي الصفات، حيث قال تحت عنوان طريقة معرفة الصفات: هل يبقي مجال للبحث عن الصفات وهل له طريقة إلا الإذعان بكلمة أمير المؤمنين: كمال الإخلاص نفي الصفات عنه [3].

هذا والثابت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت إثبات الصفات لله، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم [4]، وهذا أيضاً ما تعترف به بعض روايات لهم موجودة وسط ركام هائل من التعطيل. إن مجموعة من رواياتهم وصفت

---

(1) منهاج السنة (229/1).
(2) المصدر السابق (356/1).
(3) عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجانى، ص28.
(4) منهاج السنة (144/2).

رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمنوها نفي الصفات الثابتة لـه سبحانه، وليس هذا بجديد فهو سبيل من زاغ وحاد عن منهج الرسل عليهم السلام من المتفلسفة والجهمية وغيرهم.

إن الله سبحانه بعث رسله في صفاته بإثبات مفصل، ونفي مجمل، ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً [1]، قال تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾} [الشوري: 11].

فالنفي جاء مجملاً:{لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ} وهذه طريقة القرآن في النفي غالباً، قال تعالى:{هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا} [مريم: 65]، أي: نظيراً يستحق مثل اسمه، ويقال: مسامياً يساميه [2]، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم لـه مثلاً أو شبيهاً [3]، وقال سبحانه:{وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾} [الإخلاص: 4].

وأما الإثبات فيأتى التفصيل:{وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾} [الشورى: 11]. وكآخر سورة الحشر:{هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾} [الحشر: 22 - 24]. وشواهد هذا كثيرة [4].

إن الشيعة تروى عن أئمتها: أن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، [5]ولكنها تعرض عن ذلك كما أعرضت عن كتاب الله سبحانه، وعن مقتضي العقل والفطرة، وتؤثر في ذلك التقليد المحض، والأخذ من " نفايات " الفلسفات البائدة. وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد في أمر غيبي لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه على سبيل التفصيل إلا بخبر السماء على العقل القاصر والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة،

---

(1) شرح الطحاوية، ص49، التدمرية لابن تيمية، ص8.
(2) التدمرية، ص8.
(3) تفسير الطبري (106/16).
(4) انظر التدمرية لابن تيمية، ص8 وما بعدها.
(5) أصول الشيعة الإمامية (656/2).

وتصوراتهم المتعارضة؟ [1].

(أ) مسألة خلق القرآن:

القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وعلى هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف [2]، والاثنا عشرية حذت حذو الجهمية في القول بخلق القرآن، فقد عقد شيخ الشيعة في زمنه المجلسي في البحار في كتاب القرآن باباً بعنوان: باب أن القرآن مخلوق [3]، أورد فيه إحدي عشرة رواية، ومعظم هذه الروايات تخالف ما ذهب إليه، ولكن لشيوخ الشيعة مسلكاً في تأويلها، سنذكره بعد قليل - بإذن الله تعالى - ويقول آية الشيعة محسن الأمين: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق [4]، وهذا بناء على إنكارها لصفة الكلام لله وزعمهم أن الله سبحانه يوجد الكلام في بعض مخلوقاته كالشجرة حين كلم موسي، وكجبرائيل حين أنزله بالقرآن [5].

هذا بعض ما يقوله شيوخهم في هذا الأمر [6]، وإذا رجعت إلى الروايات التى ينقلونها في " آل البيت "، وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء فمن ذلك ما جاء في تفسير العياشي عن الرضا أنه سئل عن القرآن فقال: إنه كلام الله غير مخلوق [7].

وفي التوحيد لابن بابويه القمى: قيل لأبي الحسن موسي رضي الله عنه: يا بن رسول الله ما تقول في القرآن، فقد اختلف فيه من قبلنا، فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق، فقال رضي الله عنه: أما إنى لا أقول في ذلك ما يقولون، ولكن أقول: إنه كلام الله عز وجل [8]، وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم [9].

ولكن يلاحظ أن شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمى قد ذهب في تأويل هذه

---

(1) المصدر نفسه (656/2).
(2) الرد علي الزنادقة للإمام أحمد، خلق أفعال العباد للبخاري.
(3) بحار الأنوار (117/92، 121).
(4) أعيان الشيعة (461/1).
(5) المصدر السابق (453/1).
(6) أصول الشيعة الإمامية (658/2).
(7) تفسير العياشي (8/1).
(8) التوحيد، ابن بابويه، ص224.
(9) البحار (117/92، 121)، أصول الشيعة (659/2).

النصوص إلى اتجاه آخر، فأثبت أن قول الأئمة: القرآن غير مخلوق يعنى أنه غير مخلوق أي غير مكذوب لا يعنى به أنه غير محدث [1]، وقال: وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه لأن المخلوق في اللغات قد يكون مكذوباً، ويقال: كلام مخلوق أى مكذوب [2].

وقد قال علماء السلف رداً عليهم: إنه غير مخلوق ولم يريدوا بذلك أنه غير مكذوب، بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه في غيره فرد السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنف في ذلك مصنفات متعددة [3].

وفي كتاب تفسير الصراط المستقيم، لعلامتهم ولآيتهم البروجوردي نقل نصاً عن ابن بابويه - أيضاً - يحيل فيه النصوص التي فيها المعنى السابق على التقية فقال: ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة مع العامة، أو لكونه موهماً لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى في قولهم: " إن هذا إلا اختلاق " [4]، فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول (بالتقية) أو ما ماثلها...

وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، وأن احتمال التقية في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم أو أضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي أو الكليني أو ابن بابويه القمى لا روايات الأئمة [5]، وهكذا يضيع العلم والحق بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه الأساليب التي هي من وحي الشيطان ومكره، ولو أحسن محسن للشيعة وأراد بها الخير من شيوخها لسلك بها طريق الجماعة، وأخذ من رواياتهم ما يتفق مع كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وهدي الصحابة الكرام وعلماء أهل السنة والجماعة، وتخلص من مكر القمى والكليني والمجلسي، ولا سيما والأئمة تشتكي من كثرة الكذابين عليهم حتى قالوا: بأن الناس أولعوا بالكذب علينا [6]. ولو أردت أن تطبق هذه النظرية - أي ما تتفق فيه روايات أهل السنة مع روايات الشيعة عن أهل البيت في هذه المسألة - لوجدت أن كتب الشيعة روت - كما سبق - روايات عن أهل البيت بأن كلام الله

---

(1) البحار (119/92)، أصول الشيعة (659/2).
(2) أصول الشيعة (659/2).
(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (301/12).
(4) تفسير الصراط المستقيم (304/1).
(5) أصول الشيعة الإمامية (600/2).
(6) رجال الكشي ص135، 136.

منزل غير مخلوق، وكتب أهل السنة روت مثل هذا، فقد أخرج البخاري في كتاب أفعال العباد [1]، وابن أبي حاتم [2]، وأبو سعيد الدارمى، والآجري في الشريعة [3]، والبيهقي في الاعتقاد [4]، والأسماء والصفات [5]، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة [6]، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد [7].

عن جعفر الصادق أنه قال حينما سئل عن القرآن قال: ليس بخالق ولا مخلوق، قال ابن تيمية: إنه قد استفاض ذلك عن جعفر [8]، فلماذا لا يؤخذ بالمعنى المتفق عليه ويترك الباطل الذي لا يسنده إلا أقوال شيوخ يبغون في الأمة الفرقة والخلاف، وينشدون الشذوذ والعزلة ليتسنى لهم تحصيل الأموال الطائلة باسم الخمس، وتتحقق لهم الوجاهة الاجتماعية، والمنزلة " المقدسة " باسم النيابة عن الإمام الغائب؟ ولهذا ما برحوا يؤكدون على القول: إن ما خالف العامة ففيه الرشاد [9]، ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة.

إن الروايات الواردة في كتب الشيعة والتى تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق، قد تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد كما أشار إلى ذلك أهل العلم [10]، لأن القول بأن القرآن مخلوق هو إحداث متأخري الشيعة [11]، كما أن الاعتقاد بأن القرآن منزل غير مخلوق، هو الثابت عن أهل البيت، إذ ليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من يقول بخلق القرآن، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في

(1) خلق أفعال العباد، ص36 تحقيق البدر.
(2) منهاج السنة لابن تيمية (187/2، 188).
(3) الشريعة، ص77.
(4) الاعتقاد، ص36.
(5) الأسماء والصفات، ص247.
(6) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (238/2، 241، 242).
(7) مسائل الإمام أحمد ص265.
(8) منهاج السنة (278/1).
(9) أصول الشيعة الإمامية (662/2).
(10) منهاج السنة (286/1)، أصول الشيعة الإمامية (664/2).
(11) مقالات الإسلاميين للأشعري (114/1).

عامة أصولهم [1]، وبعد، أليس يكفي في بيان فساد مذهبهم أنه خلاف ما عليه أهل البيت، وخلاف ما اتفقت فيه روايات لهم مع ما جاء عند أهل السنة، وأن رواياتهم كلها متعارضة متناقضة؟ [2].

إن معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة هو: إن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى:**{**سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝**}** [المدثر: 26]، فلما أوعد الله بسقر لمن قال:**{**إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝**}** [المدثر: 25]، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر [3].

(ب) مسألة الرؤية:

ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي الرؤية وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه التوحيد، وجمع أكثرها صاحب البحار تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، فتفتري - مثلاً - على أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى هل يري في المعاد؟ فقال: سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية [4]، وقال شيخهم وآيتهم جعفر النجفي صاحب كشف الغطاء: ولو نسب إلى الله بعض الصفات.. كالرؤية حكم بارتداده [5]، وجعل الحر العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد لذلك باباً بعنوان " باب إن الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدنيا ولا في الآخرة " [6]، فنفيهم لرؤية المؤمنين لربهم في الآخرة خروج عن مقتضي النصوص الشرعية، وهو أيضاً خروج عن مذهب أهل البيت، وقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، فقد روى ابن بابويه القمي عن أبي

---

(1) منهاج السنة (296/1).
(2) أصول الشيعة الإمامية (668/2).
(3) المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية، عبد الآخر الغنيمي، ص109.
(4) بحار الأنوار (31/4).
(5) كشف الغطاء ص417، أصول الشيعة الإمامية (670/2).
(6) أصول الشيعة (670/2).

بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الله عز وجل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم [1].

والرؤية حق لأهل الجنة يرونه بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا مثل قوله تعالى:{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣} [القيامة: 22، 23]، وقوله تعالى:{لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥} [ق: 35]، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه الله عز وجل[2]، وقوله تعالى:{۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ} [يونس: 26]، فالحسنى: الجنة، والزيادة، هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ:{۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ} قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادي مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة**» [3].

وقال تعالى:{كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥} [المطففين: 15]، احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي، وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها، ما تقول في قول الله عز وجل:{كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥} [المطففين: 15]. فقال الشافعي رحمه الله: لما أن حجب في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضا [4].

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن [5]، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وسائر طوائف أهل

(1) الفصول المهمة في أصول الأئمة، ص12.
(2) مجمع الفوائد (112/7).
(3) مسلم رقم (181).
(4) مناقب الشافعي (419/1) للبيهقي.
(5) شرح الطحاوية، ص151.

الكلام المنسوبين إلى السنة والجماعة [1].

11 - تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسل:

الرسل أفضل البشر وأحقهم بالرسالة، حيث أعدهم الله تعالى لكمال العبودية والتبليغ والدعوة والجهاد{ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ} [الأنعام: 124]، فهم قد امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس [2]، وقد أوجب الله على الخلق متابعتهم، قال تعالى:{وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ} [النساء: 64] ولا يفضل أحد من البشر عليهم.

قال الطحاوى في بيان اعتقاد أهل السنة: ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء [3]، وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو مذهب غلاة الروافض، كما نبه على ذلك عبد القاهر البغدادى [4] والقاضي عياض [5]، وابن تيمية [6]، وهذا المذهب بعينه قد غدا من أصول الاثنى عشرية، فقد قرر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة [7]، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصي [8]، وفي بحار الأنوار للمجلسي عقد باباً بعنوان " باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق " وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم [9]، وهذا المذهب الذي استقر عليه مذهب الاثنى عشرية مر بتغيرات وتطورات نحو الغلو.

فإن الشيعة في مسألة تفضيل الأنبياء على الأئمة كانوا ثلاث فرق – كما يقول الأشعري:

---

(1) المصدر السابق ص146.
(2) المنهاج في شعب الإيمان للحليمى (238/1).
(3) شرح الطحاوية، ص493.
(4) أصول الدين، ص298.
(5) الشفاء، ص1078.
(6) منهاج السنة (177/1).
(7) أصول الشيعة الإمامية (745/2).
(8) المصدر نفسه (745/2).
(9) بحار الأنوار (267/26).

الفرقة الأولى: يقولون بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعض هؤلاء جوزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

الفرقة الثانية: يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.

الفرقة الثالثة: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يقولون: إن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة [1].

ويضيف المفيد في أوائل المقالات مذهباً رابعاً لهم وهو أفضلية الأئمة على سائر الأنبياء ما عدا أولي العزم [2]، ثم لا يبوح بذكر المذهب الذي يعتمده من هذه المذاهب، بل يذكر توقفه للنظر في ذلك [3]، ولكن يظهر أن كل هذه المذاهب تلاشت بسعي شيوخ الدولة الصفوية ومن تبعهم واستقر المذهب على الغلو في الأئمة، حتى أن المجلسي يقول في عنوان الباب الذي عقده في بحاره لهذا الغرض: إن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم[4].

إن من يرجع إلى كتاب الله سبحانه يجد أنه ليس لأئمتهم الاثنى عشر ذكر، فضلاً عن أن يقدموا على أنبياء الله ورسله، كما أنه يلاحظ: أن الأنبياء لكونهم أرفع رتبة يقدمون بالذكر على غيرهم من صالحي عباد الله، قال تعالى:{وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩} [النساء: 69]. فرتب الله سبحانه عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب [5].

وكتاب الله يدل في جميع آياته على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع العالم [6]، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم والإجماع حجة، وقال ابن تيمية: اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء [7].

---

(1) مقالات الإسلاميين (120/1).
(2) أوائل المثالات، ص42 - 43.
(3) المصدر السابق، ص43.
(4) بحار الأنوار (267/26).
(5) أصول الشيعة الإمامية (749/2).
(6) الفتاوى (221/11).
(7) الفتاوى (221/11).

والعقل يدل صريحاً على أن جعل النبي واجب الطاعة وجعله آمراً وناهياً وحاكماً على الإطلاق، والإمام نائباً وتابعاً لـه لا يعقل بدون فضيلة النبي عليه، ولما كان هذا المعنى موجوداً في حق كل نبي مفقوداً في حق كل إمام لم يكن إمام أفضل من نبي أصلاً، بل يستحيل [1].

ثم قد ورد في كتب الشيعة نفسها ما يتفق مع النص والإجماع والعقل، وينفي ذلك الشذوذ، وهو ما رواه الكلينى عن هشام الأحول عن زيد بن على أن الأنبياء أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال [2]، وروى ابن بابويه عن الصادق ما ينص على أن الأنبياء أحب إلى الله من على [3].

* * *

(1) مختصر التحفة، ص101.
(2) أصول الشيعة الإمامية (753/2) مختصر التحفة، ص100.
(3) مختصر التحفة، ص101.